الإئتلاف اليمني للتعليم للجميع
Yemeni Coalition for Education for All

تقرير الضوء

حول ميزانية وتمويل التعليم في اليمن

الائتلاف اليمني للتعليم للجميع

اليمن - اغسطس 2026م

تقرير الضوء
حول ميزانية وتمويل التعليم في اليمن

Spotlight Report on Education Budget and Financing in Yemen

الائتلاف اليمني للتعليم للجميع

اليمن – اغسطس 2026م

المحتويات

1. الملخص التنفيذي
2. المقدمة والإطار المنهجي
3. السياق العام: التعليم في اليمن بين الأزمة والتحول
4. الإطار التشريعي والمؤسسي لتمويل التعليم
5. تحليل الإنفاق العام على التعليم
6. مصادر التمويل الخارجي والمساعدات الدولية
7. التمويل الأهلي والخاص
8. الفجوات والتحديات الهيكلية في تمويل التعليم
9. أثر النزاع المسلح على ميزانية التعليم
10. تحليل الإنصاف والعدالة في توزيع الموارد
11. التوصيات والمقترحات
12. الخاتمة
13. قائمة المراجع

تقرير الأضواء حول ميزانية وتمويل التعليم في اليمن

Spotlight Report on Education Budget and Financing in Yemen

1. الملخص

يكشف هذا التقرير أن تمويل التعليم في اليمن دخل منذ عام 2015 مرحلة انهيار هيكلي بفعل تداخل النزاع المسلح والانقسام المؤسسي والتدهور الاقتصادي الحاد. ويُظهر التحليل أن الإنفاق العام على التعليم تراجع من نحو 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى أقل من 2% في السنوات الأخيرة، وهو مستوى يقل كثيراً عن المعايير الدولية الموصى بها. كما أسهم انقطاع رواتب أعداد كبيرة من المعلمين، ولا سيما في مناطق سيطرة أنصار الله، في إضعاف استمرارية العملية التعليمية وتراجع جودة التدريس وارتفاع الاعتماد على المساهمات المجتمعية. ويبيّن التقرير أن التمويل الخارجي، رغم أهميته الحيوية، لا يغطي سوى جزء محدود من الفجوة التمويلية، كما يتسم بقصر الأجل والتجزؤ وضعف الاستدامة. وفي الوقت نفسه، تتحمل الأسر اليمنية الفقيرة أعباءً متزايدة لتعليم أبنائها، بما يقوض مبدأ مجانية التعليم. ويؤكد التقرير كذلك أن الأزمة التمويلية لا توزَّع بصورة متساوية، بل تضرب الفتيات، والأطفال في المناطق الريفية والنائية، والنازحين، وذوي الإعاقة بصورة أشد. ويخلص التقرير إلى أن إنقاذ التعليم في اليمن يتطلب أولوية عاجلة لصرف رواتب المعلمين، وزيادة التمويل الدولي، وبناء إطار وطني أكثر إنصافاً وشفافية واستدامة لتمويل التعليم.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، اليمن، ميزانية التعليم، النزاع المسلح، رواتب المعلمين، الفجوة التمويلية، الإنصاف التعليمي.

Abstract

This report finds that education financing in Yemen has entered a phase of structural collapse since 2015 due to the combined effects of armed conflict, institutional fragmentation, and severe economic decline. Public spending on education fell from about 5.2% of GDP in 2014 to less than 2% in recent years, far below international benchmarks. The prolonged interruption of teacher salaries, especially in areas under de facto authorities, has severely undermined system continuity, teaching quality, and school functioning, while increasing reliance on community-based contributions. Although external aid has become essential for keeping education services alive, it covers only a limited share of actual needs and remains fragmented, short-term, and weak in sustainability. At the same time, poor households are bearing rising education costs, effectively eroding the principle of free basic education. The report also shows that the crisis is deeply inequitable: girls, rural children, internally displaced children, and children with disabilities are disproportionately affected. It concludes that rescuing education in Yemen requires urgent action to restore teacher pay, expand international financing, and establish a more equitable, transparent, and sustainable national framework for education financing.

Keywords: education financing, Yemen, education budget, armed conflict, teacher salaries, financing gap, education equity.

2. المقدمة والإطار المنهجي

2.1 مبررات التقرير وأهميته

يُعدّ التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، كرّسته المواثيق والاتفاقيات الدولية بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي نصّت مادته السادسة والعشرون على حق كل فرد في التعليم، مروراً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، ووصولاً إلى اتفاقية حقوق الطفل (1989) التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية في عام 1991(UNICEF, 2020) . وفي هذا الإطار، فإن تحليل مستوى التمويل المخصص للتعليم لا يُعدّ مجرد تمرين تقني في الإدارة المالية العامة، بل هو في جوهره اختبار لمدى التزام الدولة بالتزاماتها الدولية تجاه مواطنيها، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة من الأطفال والشباب والنساء.

وتبرز أهمية هذا التقرير من عدة اعتبارات جوهرية: **أولاً**، إن اليمن يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج أكثر من 21.6 مليون شخص - أي نحو ثلثي السكان ؛ إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية(OCHA, 2024) . **ثانياً**، إن قطاع التعليم يتحمل عبئاً غير متناسب من تبعات النزاع، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو 2.7 مليون طفل في سن التعليم الأساسي خارج المدارس، فيما يواجه أكثر من 6 ملايين طفل وشاب مخاطر جسيمة تهدد مسارهم التعليمي(UNICEF, 2023a) . **ثالثاً**، إن غياب تقارير مستقلة ومعمّقة حول تمويل التعليم في اليمن يُشكّل فجوة معرفية حقيقية تحول دون صياغة سياسات قائمة على الأدلة، وهو ما يسعى هذا التقرير إلى الإسهام في سدّه.

2.2 الأهداف

يسعى هذا التقرير إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة، يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. رسم خريطة شاملة لمصادر تمويل التعليم في اليمن، تشمل التمويل الحكومي المحلي، والمساعدات الدولية، والتمويل الأهلي والخاص، مع تحديد الأوزان النسبية لكل مصدر ومدى كفايته واستدامته.
2. تحليل اتجاهات الإنفاق العام على التعليم عبر الزمن، مع التركيز على الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، بما يسمح بفهم التحولات التي طرأت قبل النزاع وأثناءه.
3. تقييم مدى الامتثال للمعايير والالتزامات الدولية المتعلقة بتمويل التعليم، بما في ذلك إطار عمل التعليم 2030 وإعلان إنشيون(UNESCO, 2015).
4. تحديد الفجوات الهيكلية والتحديات الرئيسية التي تعيق التمويل الكافي والمنصف للتعليم في السياق اليمني.
5. صياغة توصيات عملية وقابلة للتنفيذ موجّهة إلى مختلف الأطراف المعنية.

2.3 المنهجية

اعتمد هذا التقرير منهجية بحثية متعددة الأبعاد تجمع بين عدة مقاربات تحليلية:

أولاً: التحليل الوثائقي والمكتبي(Desk Review) ، وقد شمل مراجعة منهجية واسعة للأدبيات والتقارير ذات الصلة، بما في ذلك تقارير البنك الدولي، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(**OCHA**) ، والتقرير العالمي لرصد التعليم (**GEM Report**)، فضلاً عن الوثائق الرسمية اليمنية المتاحة.

ثانياً: التحليل المالي الكمّي، الذي استند إلى البيانات المالية المتاحة من مصادر متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية البيانات الرسمية في سياق النزاع. وقد تم استخدام مؤشرات مالية معيارية معتمدة دولياً، من بينها: نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي، ونصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، والتوزيع الوظيفي للإنفاق بين الرواتب والاستثمار.

ثالثاً: التحليل المقارن، حيث تمت مقارنة مؤشرات تمويل التعليم في اليمن بمثيلاتها في بلدان ذات سياقات مشابهة(دول متأثرة بالنزاعات) وبالمعايير الدولية المرجعية.

2.4 التحديات المنهجية والمحددات

يتوجب الإشارة بشفافية تامة إلى أن إعداد هذا التقرير واجه تحديات منهجية جوهرية ينبغي أخذها في الحسبان عند قراءة النتائج وتفسيرها:

- **تشظّي البيانات المالية**: أدى الانقسام المؤسسي بين سلطتَي صنعاء وعدن إلى غياب قاعدة بيانات مالية وطنية موحّدة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تقديم صورة متكاملة ودقيقة عن الإنفاق الفعلي على التعليم(World Bank, 2021) .
- **انقطاع السلاسل الزمنية**: توقفت كثير من المسوح الإحصائية الوطنية عن العمل أو تعرضت لانقطاعات متكررة بسبب النزاع، مما أضعف القدرة على تتبع الاتجاهات بدقة.
- **الفجوة بين المخصصات والإنفاق الفعلي**: في سياقات النزاع، كثيراً ما تكون هناك فجوة واسعة بين ما يُرصد في الموازنة وما يُنفق فعلياً، وهو ما يصعب التحقق منه في غياب آليات رقابة فاعلة.
- **تعدد أسعار الصرف**: أدى وجود أسعار صرف متعددة للعملة اليمنية إلى صعوبات جمّة في تحويل الأرقام المالية إلى قيم حقيقية قابلة للمقارنة.

3. السياق العام: التعليم في اليمن بين الأزمة والتحول

3.1 لمحة تاريخية عن تطور التعليم في اليمن

لا يمكن فهم الوضع الراهن لتمويل التعليم في اليمن دون استحضار السياق التاريخي الذي تشكّلت فيه المنظومة التعليمية اليمنية. فقد انطلقت مسيرة التعليم النظامي في اليمن متأخرة نسبياً مقارنة بكثير من دول المنطقة، حيث لم يشهد اليمن ؛ ولا سيما الجزء الشمالي منه ؛ تأسيس بنية تعليمية حديثة إلا بعد ثورة سبتمبر 1962. وفي الجنوب، شهدت الحقبة الاستعمارية البريطانية تأسيس عدد محدود من المدارس، قبل أن تتبنى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد استقلالها عام 1967 سياسات توسعية في التعليم مستلهمة من النموذج الاشتراكي(الحبيشي، 2018).

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990، بُذلت جهود لدمج المنظومتين التعليميتين في إطار وطني موحّد، وشهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 توسعاً كمّياً ملحوظاً في البنية التعليمية، حيث ارتفع عدد المدارس الأساسية والثانوية من نحو 10,000 مدرسة في بداية التسعينيات إلى أكثر من 16,000 مدرسة بحلول عام 2014 (وزارة التربية والتعليم اليمنية، 2014). كما ارتفعت معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الأساسي من نحو 52% في عام 1990 إلى نحو 85% في عام 2011، وإن ظلت هناك فجوات جوهرية بين الجنسين وبين المناطق الحضرية والريفية (UNESCO Institute for Statistics [UIS], 2015).

غير أن هذا التوسع الكمّي لم يواكبه تطور نوعي مماثل في جودة التعليم، كما أن البنية التحتية التعليمية ظلت هشة ومعرّضة للصدمات. وقد كشفت نتائج الاختبارات الوطنية والدولية عن تدنٍّ مقلق في مستويات التحصيل، حيث أظهرت الدراسة الوطنية لتقييم المرحلة الأساسية أن نسبة كبيرة من تلاميذ الصف السادس لا يمتلكون الحد الأدنى من الكفايات في القراءة والحساب(World Bank, 2010) .

وللإمساك بالصورة الكاملة لمسار التطور الكمي لمنظومة التعليم اليمني على مستوى البنية المؤسسية، يُستعان بمتابعة ديناميكية التغير في عدد المدارس حسب أنواعها ومراحلها التعليمية عبر محطات زمنية متعاقبة. ولا يُمثّل هذا المؤشر مجرد رقم إداري بارد، بل هو تعبير عن اتساع الشبكة التعليمية ومدى قدرتها على استيعاب الطلب المتزايد. ويُقدم الجدول (1) الآتي هذا التتبع الزمني للبنية المؤسسية للمنظومة التعليمية عبر أربع محطات زمنية فارقة:

الجدول (1): تطور عدد المدارس حسب النوع والمرحلة (2010-2023)

النوع/المرحلة	2010	2014	*2018	*2023
مدارس أساسية حكومية	12,800	13,500	*11,200	*10,500
مدارس ثانوية حكومية	2,100	2,400	*2,000	*1,800
مدارس مشتركة (أساسي + ثانوي) حكومية	450	500	*420	*380
مدارس خاصة (جميع المراحل)	650	900	*1,200	*1,500
مدارس مجتمعية/بديلة	50	80	*350	*620
معاهد فنية ومهنية حكومية	78	85	*60	*50
رياض أطفال حكومية	120	150	*100	*80
رياض أطفال خاصة	180	250	*350	*420
الإجمالي	16,428	17,865	*15,680	*15,350
منها: العاملة فعلياً	16,200	17,500	*13,000	*12,600

المصادر: (Ministry of Education, Yemen, 2014; Education Cluster Yemen, 2023; UNICEF, 2023a; UIS, 2015)

تُبرز بيانات الجدول (1) ظاهرتين متناقضتين يجب استيعابهما معاً لفهم ديناميكيات منظومة التعليم في اليمن: من جهة، يُلاحَظ ارتفاع نسبي في عدد المدارس الخاصة ومراكز التعليم المجتمعي البديل خلال سنوات النزاع، وهو ما يعكس استجابات مجتمعية تعويضية في مواجهة تراجع الدولة. ومن جهة أخرى، يُسجَّل تراجع حاد في عدد المدارس الحكومية العاملة فعلياً من 17,500 في 2014 إلى 12,600 في 2023، أي خسارة ما يقارب 5,000 مدرسة حكومية من دائرة الخدمة الفعلية. والدلالة العميقة لهذه المقابلة أن القطاع الخاص والمبادرات المجتمعية ؛ على تقديرنا لها ، لا يمكنها أن تُعوّض دور الدولة في ضمان التعليم الشامل والمجاني والمنصف لجميع الأطفال بصرف النظر عن قدراتهم المادية ومناطق سكنهم (Ministry of Education, Yemen, 2014; Education Cluster Yemen, 2023; UNICEF, 2023a).

3.2 تأثير النزاع المسلح على المنظومة التعليمية

يمثل اندلاع النزاع المسلح في مارس 2015 نقطة تحوّل كارثية في مسار التعليم في اليمن. فقد أسفر النزاع عن تدمير أو إتلاف ما لا يقل عن 2,916 مدرسة ؛ أي ما يعادل نحو 18% من إجمالي المدارس بشكل كلي أو جزئي، فيما تُستخدم مئات المدارس الأخرى كمراكز إيواء للنازحين أو كثكنات عسكرية(Education Cluster Yemen, 2023) . وقد أدت هذه الأضرار إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال من الوصول إلى بيئات تعليمية آمنة وملائمة. وإلى جانب التدمير المادي، أحدث النزاع اختلالات عميقة في المنظومة التعليمية يمكن تلخيصها في عدة محاور رئيسية:

أولاً: أزمة المعلمين وانهيار منظومة الرواتب. يُعدّ انقطاع رواتب المعلمين أحد أخطر تداعيات النزاع على التعليم في اليمن. فمنذ عام 2016، توقف صرف رواتب أكثر من 170,000 معلم ومعلمة يعملون في المناطق الخاضعة لسلطة أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء، وذلك نتيجة قرار نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن(UNICEF, 2023b). وقد أفضى هذا الانقطاع المزمن إلى هجرة أعداد كبيرة من المعلمين المؤهلين نحو مهن بديلة أو نحو الخارج، مما أدى إلى تآكل رأس المال البشري التعليمي بصورة يصعب تعويضها على المدى القصير. وتشير تقديرات اليونيسف إلى أن ثلثي المعلمين في مناطق سيطرة أنصار الله لم يتقاضوا رواتبهم بانتظام منذ أكثر من سبع سنوات(UNICEF, 2023b).

وتتجلى التداعيات الفعلية لانهيار منظومة التمويل على الأرض في مؤشرات الالتحاق بالتعليم ومعدلاته، التي تُعدّ المحصلة النهائية التي يُقاس بها أثر السياسات التمويلية على حياة الأطفال وأسرهم. ولفهم عمق التحولات التي طرأت على هذه المؤشرات وديناميكياتها، يستعرض الجدول (2) الآتي مسار تطور أبرز مؤشرات الالتحاق عبر ثلاثة عشر عاماً، مُميّزاً بين مرحلة الصعود النسبي قبل النزاع ومرحلة الانهيار التدريجي في أعقابه:"

الجدول (2): تطور مؤشرات الالتحاق بالتعليم في اليمن (2010-2023)

المؤشر	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2022	2023*
معدل الالتحاق الإجمالي — التعليم الأساسي (%)	92.4	94.1	93.8	*78.5	*73.2	*68.5	*66.0	*65.0
معدل الالتحاق الصافي — التعليم الأساسي (%)	79.1	82.3	84.6	*68.0	*63.5	*59.0	*57.0	*56.0
معدل الالتحاق الصافي — الإناث (التعليم الأساسي) (%)	71.2	74.8	78.1	*58.0	*53.5	*49.0	*47.0	*46.0
معدل الالتحاق الصافي — الذكور(التعليم الأساسي) (%)	86.5	89.2	90.7	*77.5	*73.0	*68.5	*66.5	*65.5
معدل الالتحاق الإجمالي — التعليم الثانوي (%)	46.2	48.7	50.3	*38.0	*34.0	*30.0	*28.0	*27.0
معدل الالتحاق — التعليم ما قبل المدرسي (%)	1.5	1.8	2.0	*1.2	*1.0	*0.8	*0.7	*0.7
عدد الأطفال خارج المدرسة (مليون) — التعليم الأساسي	1.2	1.0	0.9	*2.0	*2.3	*2.5	*2.7	*2.7
عدد الأطفال خارج المدرسة (مليون) — جميع المراحل	1.8	1.5	1.4	*3.5	*4.0	*4.5	*4.7	*4.7

المصادر:(UIS, 2023; UNICEF, 2023a; Education Cluster Yemen, 2023; World Bank, 2021)

تُجسّد أرقام الجدول (2) الترجمة الإنسانية المباشرة لأزمة التمويل المُحلَّلة في هذا التقرير؛ فتراجع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي من ذروته البالغة 84.6% عام 2014 إلى ما يُقدَّر بنحو 56% في عام 2023 يعني واقعياً أن ما يزيد على 2.7 مليون طفل في سن التعليم الأساسي باتوا خارج المدارس. ومما يُعمّق الإشكالية أن هذا التراجع لم يطل معدلات الالتحاق وحدها، بل طال أيضاً معدلات الإتمام والانتقال بين المراحل التعليمية، مما يُنذر بتكوّن 'جيل مفقود' تعليمياً سيتحمل اليمن تبعاته لعقود قادمة. ويلفت النظر في بيانات الجدول التراجع الحاد في معدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي إلى مستويات رمزية أقل من 1%، وهو ما يزيد من ضعف أُسس التعلم ورأس المال المعرفي المبكر لأجيال قادمة(UNICEF, 2023a; UIS, 2023; Education Cluster Yemen, 2023).

ثانياً: أرتفاع أعداد الأطفال خارج المدرسة حسب الفئة (تقديرات 2023)

وإذا كان الجدول السابق قد استعرض مؤشرات الالتحاق من المنظور التجميعي، فإن فهم المشكلة بعمق يقتضي الانتقال إلى التشريح الفئوي الدقيق لظاهرة تعليمية هي الأشد خطورة في المشهد اليمني، وهي أعداد الأطفال الخارجين عن دائرة التعليم. فهؤلاء الأطفال ليسوا كتلة متجانسة قابلة لحلول موحّدة، بل فئات متمايزة بأسباب إقصائها وخصوصياتها وما تستلزمه من تدخلات مختلفة. ويُقدّم الجدول (3) الآتي هذا التشريح الفئوي مع الأسباب المرتبطة بكل فئة:

جدول (3): أعداد الأطفال خارج المدرسة حسب الفئة (تقديرات 2023)

الفئة	العدد التقديري (بالآلاف)	النسبة من الفئة العمرية المعنية (%)	الأسباب الرئيسية
أطفال (6-14 سنة) لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة	1,200	18.5	فقر، بُعد المدرسة، أعراف اجتماعية (خاصة الفتيات)
أطفال (6-14 سنة) تسربوا من المدرسة	1,500	23.1	نزوح، عمالة أطفال، تجنيد، زواج مبكر
شباب (15-17 سنة) خارج التعليم الثانوي	1,400	53.8	فقر، عدم توفر مدارس ثانوية قريبة، سوق العمل
أطفال ذوو إعاقة خارج المدرسة	350	90.0	غياب المدارس الدامجة، وصمة اجتماعية
أطفال نازحون خارج المدرسة	850	42.5	نزوح متكرر، فقدان وثائق، اكتظاظ المدارس
أطفال مجنّدون أو عاملون	400	—	تجنيد من أطراف النزاع، عمالة قسرية
إجمالي الأطفال خارج المدرسة (مع تجنب التكرار)	4,700	38.0 (من إجمالي الفئة 6-17 سنة)	—

ملاحظة: بعض الفئات متداخلة (مثلاً: طفل نازح ومتسرب)، لذا فإن المجموع يتضمن تعديلاً لتجنب الازدواج.

المصادر:(UNICEF, 2023a; Education Cluster Yemen, 2023; IOM, 2023; ILO, 2022; Humanity & Inclusion, 2022)

تُعلّمنا قراءة الجدول (3) أن ظاهرة الأطفال خارج المدرسة في اليمن ليست ظاهرة أحادية البُعد قابلة لحلول مُوحَّدة، بل هي طيف من الإشكاليات المتشعبة التي تستلزم حلولاً متمايزة ومصمَّمة خصيصاً لكل فئة. فالطفل الذي لم يلتحق بالمدرسة أبداً يحتاج إلى مقاربة مختلفة تماماً عن الطفل المجنَّد في صفوف المقاتلين، والفتاة المتسربة بسبب الزواج المبكر تحتاج سياسة مغايرة لتلك الخاصة بالطفل النازح. ومما يستوجب الاهتمام المتضاعف في هذا الجدول أن نحو 90% من الأطفال ذوي الإعاقة خارج المدرسة، وهو ما يعكس إقصاءً ممنهجاً شبه تام لهذه الفئة من حقها في التعليم. كذلك يُشير الجدول إلى أن 400 ألف طفل مرتبطون بأوضاع التجنيد والعمل القسري، وهم يحتاجون إلى تدخلات متكاملة تتجاوز حدود المنظومة التعليمية لتشمل حماية الطفل وإعادة الإدماج الاجتماعي (ILO, 2022; IOM, 2023; Humanity & Inclusion, 2022).

ثانياً: النزوح والتشتت الديموغرافي. أسفر النزاع عن نزوح أكثر من 4.5 مليون شخص داخلياً، مما أدى إلى ضغوط هائلة على المدارس في مناطق الاستقبال وحرمان الأطفال النازحين من فرص تعليمية منتظمة (International Organization for Migration [IOM], 2023).

ثالثاً: تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وثّقت تقارير أممية تجنيد آلاف الأطفال من قبل أطراف النزاع المختلفة، مما يحرمهم من حقهم في التعليم ويعرّضهم لأضرار جسدية ونفسية جسيمة (United Nations Secretary-General, 2023).

3.3 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة

لا ينفصل واقع تمويل التعليم عن المشهد الاقتصادي الكلّي الذي يعيشه اليمن. وتكشف المؤشرات الاقتصادية عن عمق الأزمة:

- **انكماش الناتج المحلي الإجمالي:** تقلّص الاقتصاد اليمني بنحو 50% منذ بداية النزاع في عام 2015، ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 35.9 مليار دولار في 2014 إلى ما يُقدّر بنحو 21.6 مليار دولار في 2022 بالأسعار الجارية(World Bank, 2023) .
- **انهيار العملة الوطنية:** فقد الريال اليمني أكثر من 80% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، بينما حافظ على استقرار نسبي في مناطق سيطرة أنصار الله بسبب القيود المفروضة على تداول العملة الجديدة (International Monetary Fund [IMF], 2022).

- **ارتفاع معدلات الفقر**: يعيش أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر، مقارنة بنحو 48% قبل النزاع (United Nations Development Programme [UNDP], 2023).
- **انهيار الإيرادات العامة:** تراجعت الإيرادات الحكومية بشكل حاد نتيجة توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز — اللذين كانا يمثلان نحو 60-70% من إيرادات الدولة — وتقلّص الإيرادات الضريبية والجمركية(World Bank, 2021) .

هذه المؤشرات مجتمعة ترسم صورة قاتمة للحيّز المالي المتاح لتمويل الخدمات العامة بشكل عام والتعليم بشكل خاص، وتكشف عن محدودية الموارد المحلية القابلة للتعبئة في ظل استمرار النزاع وتداعياته المدمرة.

4. الإطار التشريعي والمؤسسي لتمويل التعليم

4.1 الإطار الدستوري والقانوني

يستند الحق في التعليم في اليمن إلى إطار دستوري وقانوني متعدد المستويات. فعلى الصعيد الدستوري، نصّ الدستور اليمني الصادر عام 1991 والمعدّل في عام 2001 في مادته الثالثة والخمسين على أن "التعليم حق مكفول للمواطنين جميعاً تضمنه الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي" (دستور الجمهورية اليمنية، 2001، مادة 53). وتُلزم المادة ذاتها الدولة بمحو الأمية ورعاية التعليم الفني والمهني وتشجيع البحث العلمي.

أما على الصعيد التشريعي، فقد صدر القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992 الذي حدّد المبادئ الأساسية للنظام التعليمي، ونصّ على مسؤولية الدولة في توفير التمويل اللازم للتعليم. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (20) لسنة 1997 بشأن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، الذي أكد على ضرورة تخصيص نسبة متزايدة من الموازنة العامة لقطاع التعليم (وزارة التربية والتعليم اليمنية، 2014).

وعلى المستوى الدولي، صادق اليمن على مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة بالحق في التعليم وتمويله، من أبرزها:

- اتفاقية حقوق الطفل (المصادقة عام 1991).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الانضمام عام 1987).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة — سيداو (المصادقة عام 1984).
- إطار عمل داكار للتعليم للجميع (2000).
- إعلان إنشيون وإطار العمل التعليم 2030(UNESCO, 2015) .
- خطة التنمية المستدامة 2030 والهدف الرابع منها(United Nations, 2015) .

غير أن الفجوة بين الإطار المعياري والممارسة الفعلية تظل واسعة، إذ أن الالتزامات الدستورية والدولية لم تُترجم إلى مستويات كافية من التمويل حتى في فترات الاستقرار النسبي التي سبقت النزاع، وازدادت هذه الفجوة اتساعاً بشكل مأساوي بعد اندلاعه.

وإذا كان الإطار التشريعي والمؤسسي يُشكّل على الورق منظومة التزامات وطنية ودولية راسخة بحق التعليم وتمويله، فإن الاختبار الحقيقي لأي إطار معياري إنما يكمن في مدى ترجمته إلى ممارسة فعلية قابلة للقياس والمحاسبة. ولهذه الغاية التقييمية يُقدم الجدول (4) الآتي مصفوفة منهجية للمقارنة بين الالتزامات الدولية التي صادق عليها اليمن أو أعلن التزامه بها من جهة، والواقع المقدَّر لعام 2023 من جهة أخرى، وذلك عبر أبرز المؤشرات القابلة للقياس الكمي.

جدول (4): مدى امتثال اليمن للمعايير والالتزامات الدولية في تمويل التعليم (2023)

المعيار/الالتزام الدولي	المصدر	الحد الأدنى الموصى به	الوضع الفعلي في اليمن (تقدير 2023)	الفجوة	التقييم
نسبة الإنفاق على التعليم من GDP	إطار عمل داكار 2000 + إعلان إنشيون 2015	4-6%	1.6%*	2.4- إلى 4.4- نقطة مئوية	عدم امتثال كبير
نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي	إطار عمل التعليم 2030	15-20%	7.5%*	7.5- إلى 12.5- نقطة مئوية	عدم امتثال كبير
نسبة التلميذ إلى المعلم المؤهل (التعليم الأساسي)	اليونسكو	حد أقصى 40:1	45:1)* متوسط) — 80:1 (ريف)	5+ إلى 40+	عدم امتثال
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي	الهدف الرابع4 SDG	100%	56%*	44-نقطة مئوية	عدم امتثال حاد
المساواة بين الجنسين في الالتحاق	اتفاقية سيداو5 SDG +	مؤشر التكافؤ = 1.0	0.70*	0.30-	عدم امتثال
إلزامية ومجانية التعليم الأساسي	اتفاقية حقوق الطفل، المادة 28	إلزامي ومجاني بالكامل	مجاني نظرياً — تكاليف فعلية على الأسر	فجوة كبيرة	عدم امتثال
حماية المؤسسات التعليمية في النزاعات	القانون الدولي الإنساني + إعلان المدارس الآمنة	حماية كاملة	2,916 مدرسة متأثرة	انتهاكات واسعة	عدم امتثال حاد
ضمان رواتب المعلمين	عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	دفع منتظم وكافٍ	انقطاع لأغلبية المعلمين	فجوة حادة	عدم امتثال حاد
نسبة الإنفاق على التعليم ما قبل المدرسي	SDG 4.2	10% على الأقل من ميزانية التعليم	1%*	9- نقاط مئوية	عدم امتثال كبير

المصادر:(UNESCO, 2015; United Nations, 2015; UIS, 2023; GCPEA, 2022; GEMR, 2023)

لا تُبقي مصفوفة الامتثال المُقدَّمة في الجدول (4) مجالاً للغموض حول حجم الهوّة بين الإطار الالتزامي المُعلَن والتطبيق الفعلي؛ فمن أصل تسعة مؤشرات رئيسية اختبرتها المصفوفة، جاء اليمن دون الحد الأدنى المطلوب في جميعها، وصُنِّف ثمانية منها بالحالة 'الحرجة' بينما صُنِّف واحد بـ'الضعيف'. إن هذه الصورة تُشكّل إخفاقاً مؤسسياً شاملاً يتجاوز ما يمكن تبريره بمجرد الإشارة إلى ظروف النزاع، إذ كانت بعض هذه الفجوات قائمة جزئياً حتى قبل اندلاعه. وإن الأخطر من التسجيل الكمي لهذه الفجوات أن بعضها ؛ كانتهاك حماية المدارس في النزاع وحرمان ملايين الأطفال من التعليم الإلزامي ؛ يُشكّل انتهاكاً صريحاً لالتزامات قانونية دولية ملزمة، لا مجرد قصور في أداء طموحات تطويرية. وعليه فإن التقدم في تطبيق هذه الالتزامات ليس خياراً سياسياً يُناقَش بل واجب قانوني دولي غير قابل للتنازل عنه بذريعة القيود المالية (UNESCO, 2015; United Nations, 2015; GCPEA, 2022).

4.2 الهيكل المؤسسي لإدارة تمويل التعليم

يتسم الهيكل المؤسسي المسؤول عن تمويل التعليم في اليمن بالتعقيد والتشظي، وهو ما تفاقم بشكل كبير بعد الانقسام المؤسسي الناجم عن النزاع. وفي الوضع الطبيعي، تتوزع مسؤوليات التمويل بين عدة جهات:

- **وزارة التربية والتعليم**: تُعدّ الجهة الرئيسية المسؤولة عن إدارة قطاع التعليم الأساسي والثانوي، وتتولى إعداد مشروع موازنة القطاع والإشراف على تنفيذها عبر مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات.
- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**: تتولى الإشراف على مؤسسات التعليم العالي وتمويلها، بما في ذلك الجامعات الحكومية ومراكز البحث.
- **وزارة التعليم الفني والتدريب المهني**: تُشرف على قطاع التعليم الفني والمهني وتدير موازنته.
- **وزارة المالية**: تلعب دوراً محورياً في تحديد السقوف المالية لكل قطاع ضمن الموازنة العامة للدولة، وفي مراقبة تنفيذ النفقات.
- **الصندوق الاجتماعي للتنمية(SFD)** : لعب دوراً مهماً في تمويل بناء وتأهيل المدارس، ولا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، وذلك بدعم من شركاء دوليين متعددين(Social Fund for Development, 2020) .

وفي ظل النزاع، انقسم الجهاز الحكومي إلى سلطتين متوازيتين — واحدة في صنعاء وأخرى في عدن — لكل منهما وزارات وهياكل إدارية خاصة بها، مما أدى إلى تعدد الموازنات وتضارب السياسات وتشتت الموارد. وقد خلق هذا الانقسام تحديات جسيمة في مجال التنسيق والمساءلة والشفافية المالية(Bertelsmann Stiftung, 2022) .

4.3 آليات إعداد الموازنة وتنفيذها

تتبع عملية إعداد الموازنة العامة في اليمن - نظرياً - مساراً مؤسسياً يبدأ بإعداد كل وزارة لمشروع موازنتها القطاعية، ثم تُدمج هذه المشاريع في الموازنة العامة للدولة من قبل وزارة المالية، لتُعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء ثم على مجلس النواب لإقرارها. غير أن هذه العملية تعطلت فعلياً منذ عام 2015، حيث لم يُقرّ مجلس النواب أي موازنة عامة جديدة بشكل طبيعي، وباتت الإدارة المالية تتم عبر ترتيبات استثنائية وقرارات تنفيذية. وقد أشار البنك الدولي إلى أن "غياب الموازنة المعتمدة والرقابة البرلمانية قد أضعف بشكل كبير آليات المساءلة والشفافية في الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على التعليم(World Bank, 2021, p. 23) ".

5. تحليل الإنفاق العام على التعليم

5.1 الاتجاهات التاريخية للإنفاق على التعليم (2000-2014)

شهدت الفترة السابقة للنزاع تطوراً تدريجياً ؛ وإن كان غير كافٍ في مستويات الإنفاق العام على التعليم. ففي إطار التزامات اليمن بأهداف التعليم للجميع (EFA) وأهداف الألفية للتنمية، بُذلت جهود لزيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم، وإن ظلت هذه الجهود محدودة مقارنة بحجم الاحتياجات والتحديات. وتكشف البيانات المتاحة عن الاتجاهات التالية خلال الفترة 2000-2014:

5.1.1 نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي: تراوحت بين 4.6% و5.2% خلال الفترة 2008-2014، وهي نسبة كانت تقترب من الحد الأدنى الموصى به دولياً (4-6%)، لكنها ظلت أقل من متوسط الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض الذي بلغ نحو 4.3% في عام 2014 .(UIS, 2015) وقد بلغت هذه النسبة ذروتها عند 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، قبل أن تتراجع تدريجياً في السنوات اللاحقة(World Bank, 2015) .

وتكشف البيانات الكمية المتاحة عن مسار تاريخي متذبذب في مستويات الإنفاق على التعليم، يمكن تتبعه عبر منظومة مؤشرات مالية متعددة. ولاستيعاب هذا التطور في صورته الأكثر دلالة ووضوحاً، يُقدم الجدول (5) الآتي رصداً زمنياً تفصيلياً لحجم الإنفاق العام على التعليم وتطور نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2023، مع الإشارة إلى المحطات والتحولات الجوهرية التي شهدها هذا المسار:

جدول (5): تطور الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2008-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الإنفاق على التعليم (مليون دولار)	النسبة من GDP (%)	الملاحظات
2008	26.9	1,399	5.2	أعلى نسبة مسجلة
2009	25.1	1,230	4.9	تأثر بالأزمة المالية العالمية
2010	30.9	1,483	4.8	استقرار نسبي
2011	32.7	1,242	3.8	تأثر بأحداث الربيع العربي

2012	35.4	1,558	4.4	تعافٍ جزئي بعد المرحلة الانتقالية
2013	40.4	1,818	4.5	استمرار التعافي
2014	35.9	1,759	4.9	آخر سنة قبل النزاع
2015	21.5	645*	3.0*	بداية النزاع المسلح
2016	18.2	364*	2.0*	انقطاع رواتب المعلمين في صنعاء
2017	18.0	324*	1.8*	تفاقم الأزمة المالية
2018	19.1	344*	1.8*	استمرار التدهور
2019	22.6	384*	1.7*	تراجع مستمر
2020	20.4	306*	1.5*	تأثر إضافي بجائحة كوفيد-19
2021	21.1	338*	1.6*	تحسن طفيف
2022	21.6	346*	1.6*	استمرار التدهور النسبي
2023	22.0*	352*	1.6*	تقديرات أولية

ملاحظة: الأرقام المشار إليها بعلامة (*) هي تقديرات تقريبية مبنية على مصادر متعددة نظراً لغياب بيانات رسمية دقيقة في فترة النزاع.

المصادر:(World Bank, 2023; IMF, 2022; UIS, 2023; Ministry of Finance, Yemen, 2014; UNDP, 2023)

تُجلّي قراءة الجدول (5) بجلاء حجم التراجع الكارثي في مستويات الإنفاق على التعليم بعد اندلاع النزاع المسلح عام 2015؛ إذ انخفضت النسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ذروتها البالغة 5.2% عام 2008 إلى ما يُقدَّر بنحو 1.6% في عام 2023، أي بتراجع يقارب 70% من القيمة القصوى المسجلة. ولا يقتصر الأمر على التراجع الكمي في النسب المئوية، بل يمتد ليشمل الانهيار الحاد في الحجم المطلق للإنفاق بالقيم الحقيقية، حيث تُقدَّر الخسارة في الإنفاق الفعلي على التعليم بما يزيد عن 1.4 مليار دولار سنوياً مقارنة بمستويات ما قبل النزاع. ويؤشر هذا الجدول كذلك على تأثير متغيرات هيكلية سابقة للنزاع، كأحداث عام 2011 التي أفضت إلى تراجع ملموس في النسبة من 4.9% إلى 3.8% في عام واحد، مما يكشف عن هشاشة بنيوية في منظومة التمويل حتى في أوقات الاستقرار النسبي(World Bank, 2023; IMF, 2022).

5.1.2 نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي: بلغت هذه النسبة نحو 16% في المتوسط خلال الفترة 2008-2014، وهي نسبة قريبة من الحد الأدنى الموصى به دولياً (15-20%)، لكنها أخفت تفاوتات كبيرة في التوزيع بين المراحل التعليمية المختلفة والبنود الوظيفية (Ministry of Finance, Yemen, 2014).

وللاستكمال في قراءة مؤشرات الالتزام الحكومي بتمويل التعليم، لا يكتفي التحليل الرصين بمؤشر النسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بل يستدعي مؤشراً موازياً لا يقل دلالةً، وهو نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي العام، الذي يعكس الأولوية السياسية النسبية التي تمنحها الحكومة لقطاع التعليم في مواجهة سائر متطلبات الإنفاق العام. ويُقدم الجدول (6) الآتي تتبعاً لهذا المؤشر عبر الفترة ذاتها، مع مقارنته بالحد الأدنى المعتمد دولياً في إطار عمل التعليم 2030 الذي يُوصي بتخصيص ما لا يقل عن 15-20% من الإنفاق الحكومي الإجمالي للتعليم(UNESCO, 2015):

جدول (6): الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي (2008-2023)

السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي (مليون دولار)	الإنفاق على التعليم (مليون دولار)	النسبة (%)	التقييم وفق المعيار الدولي (15-20%)
2008	8,750	1,399	16.0	ضمن الحد الأدنى

2009	7,820	1,230	15.7	ضمن الحد الأدنى
2010	9,200	1,483	16.1	ضمن الحد الأدنى
2011	8,100	1,242	15.3	ضمن الحد الأدنى
2012	9,600	1,558	16.2	ضمن الحد الأدنى
2013	10,800	1,818	16.8	ضمن النطاق المقبول
2014	10,500	1,759	16.8	ضمن النطاق المقبول
2015	5,400*	645*	11.9*	دون المعيار الدولي
2016	4,200*	364*	8.7*	دون المعيار بكثير
2017	4,000*	324*	8.1*	دون المعيار بكثير
2018	4,300*	344*	8.0*	دون المعيار بكثير
2019	4,800*	384*	8.0*	دون المعيار بكثير
2020	4,100*	306*	7.5*	أدنى مستوى مسجل
2021	4,500*	338*	7.5*	دون المعيار بكثير
2022	4,600*	346*	7.5*	دون المعيار بكثير
2023	4,700*	352*	7.5*	دون المعيار بكثير

المصادر:(World Bank, 2023; IMF, 2022; Ministry of Finance, Yemen, 2014; GEMR, 2023)

تُظهر بيانات الجدول (6) أن اليمن كان يقف على حافة الالتزام بالمعيار الدولي خلال الفترة 2010-2014، حيث تراوحت النسبة بين 15.3% و16.8%، غير أن هذا الالتزام الهش انهار انهياراً تاماً مع اندلاع النزاع، لتهوي النسبة إلى ما دون 8% في السنوات التالية ؛ أي ما يعادل نصف الحد الأدنى الدولي تقريباً. ومما يستوقف المحلل في هذا السياق أن تراجع نسبة التعليم من الإنفاق الحكومي يعكس في جوهره عملية إعادة تخصيص قسرية للموارد نحو بنود الإنفاق الأمني والعسكري، وهو نمط موثَّق في أغلب سياقات النزاع الممتد (Bertelsmann Stiftung, 2022). ويُشير هذا التراجع المزدوج في النسبة من الناتج المحلي والنسبة من الإنفاق الحكومي إلى أن مشكلة تمويل التعليم في اليمن ذات طبيعة مزدوجة: ضيق الحيّز المالي الكلي من جهة، وضعف الأولوية السياسية للتعليم في تخصيص الموارد المتاحة من جهة أخرى.

5.1.3 التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري على التعليم: استحوذت الرواتب والأجور على النصيب الأكبر من ميزانية التعليم، حيث بلغت نسبتها نحو 85-90% من إجمالي الإنفاق الجاري على التعليم، مما أبقى هامشاً ضيقاً للغاية للنفقات التشغيلية والاستثمارية الضرورية لتحسين جودة التعليم، مثل تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وصيانة المباني المدرسية، وتوفير المواد التعليمية (World Bank, 2010).

ولا تقتصر إشكاليات الإنفاق على التعليم في اليمن على تراجع حجمه الكلي، بل تمتد إلى اختلالات عميقة في بنيته الداخلية وطريقة توزيعه بين البنود الوظيفية المختلفة. فالبنية التوزيعية للإنفاق لا تقل أهمية عن حجمه، إذ إن دولاراً واحداً يُنفَق على تدريب المعلمين أو تطوير المناهج ينعكس على مخرجات التعليم بصورة أعمق مما يُنفَق على بنود إدارية. ويستعرض الجدول (7) الآتي التوزيع الوظيفي لمكونات الإنفاق الجاري على التعليم، ويقارن البنية السائدة في عام 2014 بتلك المقدَّرة في عام 2022، مما يكشف عن أنماط الاختلال وتحولاته في ظل النزاع:

جدول (7): التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري على التعليم (2014 مقارنة بتقديرات 2022)

بند الإنفاق	النسبة في 2014 (%)	التقدير في 2022 (%)*	الملاحظات
الرواتب والأجور والمكافآت	87.5	*92.0	ارتفاع النسبة بسبب تقلص البنود الأخرى
المستلزمات التعليمية والكتب المدرسية	3.2	*1.5	تراجع حاد

الصيانة والتجهيزات	2.8	*0.8	شبه توقف
التدريب وبناء القدرات	1.5	*0.5	تراجع كبير
النقل والمواصلات	1.8	*1.2	تراجع
المرافق والخدمات (كهرباء، مياه)	2.0	*2.5	ارتفاع بسبب ارتفاع التكاليف
نفقات إدارية أخرى	1.2	*1.5	ارتفاع طفيف
المجموع	100	100	—

ملاحظة: تقديرات 2022 مبنية على تحليلات البنك الدولي والمسوح الميدانية المتاحة.

المصادر:(World Bank, 2021; Ministry of Education, Yemen, 2014; Education Cluster Yemen, 2023)

تكشف مقارنة عمودَي الجدول (7) عن نمط مقلق بالغ الدلالة: فالرواتب والأجور ؛ التي كانت تستحوذ على 87.5% من الإنفاق الجاري عام 2014 ؛ ارتفعت نسبتها إلى نحو 92% في تقديرات عام 2022، وذلك ليس لأن الرواتب تحسنت ، بل على العكس تماماً ، إنما لأن جميع البنود الأخرى انكمشت بصورة أكثر حدة. أما نفقات الصيانة والتجهيزات فقد تراجعت من 2.8% إلى 0.8%، ونفقات التدريب وبناء القدرات من 1.5% إلى 0.5%، في مشهد يكشف بوضوح أن الإنفاق على التعليم في اليمن بات محاصراً في دائرة مفرغة: نفقات رواتب متآكلة القيمة تستنزف الجزء الأكبر من الميزانية، بينما تُهمل بنود الجودة والاستثمار التعليمي التي هي وحدها القادرة على تحسين مخرجات المنظومة على المدى البعيد. وقد أشار البنك الدولي إلى أن هذه البنية التوزيعية المختلة تُعدّ من أشد عوامل ضعف الإنفاق على التعليم في اليمن، حتى حين يكون حجم الإنفاق الإجمالي في مستوياته المقبولة (World Bank, 2010).

5.1.4 التوزيع القطاعي للإنفاق العام على التعليم حسب المراحل التعليمية

يستدعي التحليل المعمّق للبنية الداخلية للإنفاق على التعليم الانتقال من المستوى الوظيفي إلى المستوى القطاعي، أي فحص كيفية توزيع الموارد بين المراحل التعليمية المختلفة، وهو ما يكشف عن أولويات التمويل الفعلية ومدى عدالتها وملاءمتها. وتجدر الإشارة إلى أن المعايير الدولية تدعو إلى مراعاة مبدأ الكفاءة التوزيعية بين المراحل بما يوازن بين أهداف التعميم والإنصاف في المراحل الأولى والاستثمار في رأس المال البشري المتخصص في المراحل اللاحقة. ويوضح الجدول رقم (8) الآتي هذا التوزيع الذي يُمثل آخر صورة متكاملة متاحة قبيل انهيار المنظومة التمويلية إثر النزاع:

جدول (8): التوزيع القطاعي للإنفاق العام على التعليم حسب المراحل التعليمية (2014)

المرحلة التعليمية	المخصصات (مليون دولار)	النسبة من إجمالي ميزانية التعليم (%)	عدد الطلاب المسجلين (تقريبي)	نصيب الطالب (دولار/سنوياً)
التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)	18	1.0	35,000	514
التعليم الأساسي (الصفوف 1-9)	1,056	60.0	4,800,000	220
التعليم الثانوي (الصفوف 10-12)	264	15.0	680,000	388
التعليم الفني والمهني	70	4.0	45,000	1,556
التعليم العالي والبحث العلمي	299	17.0	270,000	1,107
الإدارة التعليمية المركزية واللامركزية	53	3.0	—	—
الإجمالي	1,759	100	5,830,000	302) متوسط(

المصادر:(Ministry of Education, Yemen, 2014; Ministry of Finance, Yemen, 2014; UIS, 2015; World Bank, 2015)

تفيد قراءة بيانات الجدول (8) بأن التعليم الأساسي يستحوذ على 60% من إجمالي الإنفاق، وهو توزيع يعكس جزئياً الأولوية المشروعة لتعميم التعليم الأساسي بوصفه ركيزة الحقوق الإنسانية الأساسية. غير أن ثمة اختلالات جوهرية يكشفها هذا الجدول؛ أبرزها أن التعليم ما قبل المدرسي

لا يحظى سوى بـ1% من الإنفاق رغم أن الأبحاث العلمية تؤكد أن العوائد الاقتصادية والتنموية لهذه المرحلة هي الأعلى بين جميع مراحل التعليم بفارق كبير(World Bank, 2018). كما يكشف نصيب الطالب الفردي عن تفاوت لافت: فطالب التعليم الفني والمهني يحظى بـ1,556 دولاراً سنوياً مقارنة بـ220 دولاراً فحسب لطالب التعليم الأساسي، مما يعني أن الاستثمار الأعلى يتجه نحو المراحل الأقل استيعاباً للأطفال، بينما تعاني المرحلة الأكثر شمولاً من شُح واضح في الموارد. أما التعليم الثانوي فيتلقى 15% من الإنفاق لخدمة 680 ألف طالب، في ظل ضعف واضح في معدلات الانتقال إليه ومعدلات إتمامه(Ministry of Education, Yemen, 2014; World Bank, 2015) .

5.2 الإنفاق على التعليم في ظل النزاع (2015-2024)

أحدث النزاع المسلح انهياراً شبه كامل في منظومة الإنفاق العام على التعليم، ويمكن تحليل هذا الانهيار عبر عدة مؤشرات رئيسية:

أولاً: التراجع الحاد في حجم الإنفاق الحقيقي. تقلّص الإنفاق الحكومي الحقيقي على التعليم بشكل دراماتيكي نتيجة عاملين متضافرين: انهيار الإيرادات العامة من جهة، وتحويل نسبة متزايدة من الموارد المتاحة نحو الإنفاق الأمني والعسكري من جهة أخرى. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الإنفاق الحقيقي على التعليم تراجع بنسبة تتراوح بين 50% و70% مقارنة بمستويات ما قبل النزاع(World Bank, 2021) . وفي غياب بيانات رسمية دقيقة ومحدّثة، يُقدَّر أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى أقل من 2%، بينما تراجعت نسبتها من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى ما دون 10% في بعض التقديرات (Global Education Monitoring Report [GEMR], 2023).

ثانياً: أزمة رواتب المعلمين. يُعدّ انقطاع رواتب المعلمين التحدي الأكثر إلحاحاً والأعمق أثراً في منظومة تمويل التعليم. ففي مناطق سيطرة أنصار الله (الحوثيين) ؛ التي تضم نحو 70% من السكان وأغلبية المعلمين ، توقف صرف الرواتب بشكل منتظم منذ سبتمبر 2016. وقد أدى ذلك إلى تداعيات كارثية متعددة الأبعاد: تسرّب المعلمين من المهنة، وتدهور جودة التدريس، واضطرار بعض المجتمعات المحلية إلى دفع حوافز مالية رمزية للمعلمين من مواردها الذاتية المحدودة ؛ وهو ما يُعرف بالرسوم المجتمعية؛ مما يُثقل كاهل الأسر الفقيرة ويُقوّض مبدأ مجانية التعليم (Save the Children, 2022). وفي مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، وإن كانت الرواتب تُصرف بدرجة أكبر من الانتظام، إلا أن قيمتها الحقيقية تآكلت بشكل كبير بسبب التضخم وانخفاض سعر صرف الريال، مما أفقد كثيراً من المعلمين قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية(Yemen Teachers Syndicate, 2023).

ثالثاً: الإنفاق الاستثماري شبه المعدوم. توقف الإنفاق الحكومي على بناء المدارس الجديدة وصيانة القائمة منها بشكل شبه كامل، مما فاقم من أزمة البنية التحتية التعليمية المتدهورة أصلاً. وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ شديد في المدارس العاملة ؛ حيث يتجاوز عدد التلاميذ في الفصل الواحد 100 تلميذ في بعض المناطق ؛ واضطرار كثير من المدارس للعمل بنظام الفترتين أو حتى ثلاث فترات (Education Cluster Yemen, 2023).

5.3 تحليل مقارن: اليمن في السياق الإقليمي والدولي

5.3.1 المقارنة من حيث مستويات الإنفاق:

يكشف التحليل المقارن عن الفجوة الهائلة بين مستويات الإنفاق على التعليم في اليمن وتلك السائدة في المنطقة العربية والعالم:

المؤشر	اليمن (تقدير 2022)	المتوسط العربي	المعيار الدولي
الإنفاق على التعليم (% من GDP)	أقل من 2%	4.1%	4-6%
الإنفاق على التعليم (% من الإنفاق الحكومي)	أقل من 10%	14.2%	15-20%
نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم (دولار أمريكي)	أقل من 30$	850$	يختلف حسب الدخل

المصادر:(World Bank, 2023; UIS, 2023; GEMR, 2023)

وتتجلى المفارقة بشكل أوضح عند المقارنة مع دول أخرى متأثرة بالنزاعات في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تُخصص الصومال ؛ رغم كونها في وضع هشاشة مماثل ، نحو 2.5% من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم، بينما تُخصص العراق نحو 5.7%، وأفغانستان ، قبل سيطرة طالبان ، نحو 3.9% (GEMR, 2023). إن هذه المقارنات، على محدوديتها بسبب اختلاف السياقات والمنهجيات الإحصائية، تؤكد أن اليمن يحتل مرتبة متدنية للغاية حتى بمعايير الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مما يستدعي جهوداً استثنائية لسد هذه الفجوة.

5.3.2 نصيب الفرد (التلميذ) من الإنفاق على التعليم - مقارنة دولية (2022)

لا تكتمل الصورة التحليلية لواقع تمويل التعليم في اليمن دون استحضار المقارنة الدولية بمؤشراتها الكمية المعيارية، وذلك لتأطير الوضع اليمني ضمن سياقه العالمي والإقليمي بصورة موضوعية تتجاوز الوصف المجرد إلى قياس الفجوة الفعلية بين الواقع والمأمول. ويُقدم الجدول (9) الآتي مقارنة شاملة بين اليمن ومجموعة من الدول ذات السياقات المتقاربة ، سواء من حيث مستوى التنمية أو ظروف النزاع ، فضلاً عن المقارنة بالمتوسطات الإقليمية والمعايير الدولية الموصى بها:

جدول (9): نصيب الفرد (التلميذ) من الإنفاق على التعليم — مقارنة دولية (2022)

الدولة	نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم الأساسي (دولار أمريكي/سنوياً)	الإنفاق على التعليم (% من GDP)	تصنيف الدخل
اليمن	*40-25	*1.6	منخفض الدخل
الصومال	60-45	2.5	منخفض الدخل
أفغانستان	80-55	3.2	منخفض الدخل
السودان	100-70	2.3	منخفض الدخل
العراق	600-450	5.7	متوسط أعلى
الأردن	1,100-850	3.6	متوسط أعلى
سوريا	*90-60	*2.0	منخفض الدخل
تونس	1,500-1,200	6.6	متوسط أدنى
المغرب	1,100-900	6.8	متوسط أدنى
مصر	550-400	4.2	متوسط أدنى
المتوسط العالمي (الدول منخفضة الدخل)	180-120	3.5	—
المعيار الدولي الموصى به	—	6.0-4.0	—

المصادر:(UIS, 2023; GEMR, 2023; World Bank, 2023)

تضع بيانات الجدول (9) اليمن في موقع متدنٍ للغاية في خارطة التمويل التعليمي العالمية؛ إذ يبلغ نصيب التلميذ اليمني من الإنفاق على التعليم ما يتراوح بين 25 و40 دولاراً سنوياً، أي ما يعادل نحو 16-22% فقط من المتوسط المُوصى به لدول منخفضة الدخل، و3-5% من مستوى إنفاق دولة كالأردن ذات المستوى المتوسط. والأكثر إثارة للقلق أن اليمن يقع دون مستوى دول تعاني هي الأخرى من نزاعات مسلحة وأزمات إنسانية حادة، كالصومال وأفغانستان، مما يُشير إلى أن التراجع في تمويل التعليم اليمني يتجاوز ما يمكن تبريره بمجرد الاستشهاد بسياق النزاع. وتؤكد هذه المقارنة أن التحدي التمويلي في اليمن يستدعي استجابة استثنائية تتجاوز النماذج التقليدية للمساعدات الإنسانية، وتستوجب إطاراً تمويلياً خاصاً يأخذ في الحسبان خصوصية الحالة اليمنية وعمق الأزمة التعليمية فيها(GEMR, 2023; UIS, 2023) .

6. مصادر التمويل الخارجي والمساعدات الدولية

6.1 حجم المساعدات الدولية لقطاع التعليم و اتجاهاتها

في ظل التراجع الحاد في التمويل الحكومي المحلي، باتت المساعدات الدولية تلعب دوراً متزايد الأهمية ؛ وإن كان غير كافٍ في تمويل التعليم في اليمن. وقد شهدت المساعدات الدولية الموجّهة لقطاع التعليم تطوراً متذبذباً يمكن تتبعه عبر عدة مراحل:

6.1.1 مرحلة ما قبل النزاع (2010-2014): كان اليمن يتلقى تدفقات معتبرة من المساعدات التنموية لقطاع التعليم، حيث قُدّرت المساعدات الخارجية للتعليم بنحو 100-150 مليون دولار سنوياً، وذلك من خلال برامج تنموية متعددة الأطراف وثنائية (OECD, 2015). وكان من أبرز الشركاء: البنك الدولي عبر مشروع تطوير التعليم الأساسي، والشراكة العالمية من أجل التعليم(GPE) ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، ووكالات أممية مثل اليونيسف واليونسكو.

6.1.2 مرحلة النزاع (2015-2024): أدى اندلاع النزاع إلى تحوّلات جوهرية في طبيعة المساعدات الدولية وحجمها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التحول من التنمية إلى الاستجابة الإنسانية:** أُعيد توجيه جزء كبير من المساعدات من برامج تنموية طويلة الأجل إلى تدخلات إنسانية عاجلة، مما أضعف الاستثمار في التحسين المنهجي لنظام التعليم(Development Initiatives, 2023) .
- **عدم كفاية التمويل مقارنة بالاحتياجات:** يظل التمويل الدولي المخصص للتعليم في اليمن أقل بكثير من الاحتياجات المقدّرة. ففي عام 2023، تلقى قطاع التعليم ضمن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن نحو 42% فقط من التمويل المطلوب، حيث بلغت الاحتياجات المقدّرة نحو 181 مليون دولار، فيما لم يُموَّل سوى نحو 76 مليون دولار (Financial Tracking Service [FTS], 2024).
- **تراجع نصيب التعليم من إجمالي المساعدات الإنسانية:** على المستوى العالمي، لا يحظى قطاع التعليم سوى بنحو 2-3% من إجمالي التمويل الإنساني، وهو ما ينطبق بشكل كبير على الحالة اليمنية، حيث تتصدر قطاعات الأمن الغذائي والصحة والمأوى أولويات التمويل (Education Cannot Wait [ECW], 2023).

وقد شهدت المساعدات الدولية لقطاع التعليم في اليمن تحولات جذرية في حجمها وطبيعتها ومصادرها خلال العقد المنصرم، يستدعي فهمها تتبعاً زمنياً دقيقاً يميّز بين مراحل التدفق المختلفة ويكشف عن الفجوة المستمرة بين الاحتياجات الفعلية والموارد المتدفقة. ويستعرض الجدول(10) الآتي هذه التحولات بصورة تفصيلية مقارنة بالاحتياجات المقدَّرة سنوياً، مع التمييز بين المساعدات ذات الطابع الإنساني وتلك ذات الطابع التنموي:

جدول (10): تطور المساعدات الدولية لقطاع التعليم في اليمن (2014-2023)

السنة	المساعدات الإنسانية للتعليم (مليون دولار)	المساعدات التنموية للتعليم (مليون دولار)	إجمالي المساعدات الخارجية للتعليم (مليون دولار)	الاحتياجات المقدّرة (مليون دولار)	نسبة التمويل (%)
2014	15	135	150	200	75.0
2015	35	45	80	250	32.0
2016	42	28	70	280	25.0
2017	55	30	85	300	28.3
2018	60	35	95	310	30.6
2019	65	40	105	320	32.8
2020	58	32	90	330	27.3

2021	70	45	115	340	33.8
2022	72	50	122	350	34.9
2023	76	48	124	360	34.4

ملاحظة: بعض الأرقام تقديرية بناءً على بيانات متاحة من مصادر متعددة.

المصادر:(FTS, 2024; OECD, 2023; GPE, 2023; ECW, 2023; Education Cluster Yemen, 2023)

تُنبئ أرقام الجدول (10) بحقيقة صارخة يجب أن تكون في صدارة نقاشات السياسات الدولية: فعلى مدى العقد الممتد من 2014 إلى 2023، لم تبلغ نسبة التمويل الدولي المُقدَّم للتعليم إلى الاحتياجات المقدَّرة سقف الـ40% في أي سنة واحدة؛ وهو ما يعني أن الجزء الأكبر والأضخم من الفجوة التمويلية يظل بلا تغطية. ويكشف الجدول أيضاً عن تحوّل في بنية المساعدات من الغلبة التنموية قبل النزاع (90% من الإجمالي عام 2014) إلى تضاؤل مستمر لهذا المكون لصالح التمويل الإنساني قصير الأجل، وهو تحوّل يُمثّل في جوهره نكوصاً عن الاستثمار الاستراتيجي في منظومة التعليم لصالح الإطفاء الآني لحرائق الأزمة. كما تُظهر البيانات أن عام 2020 شهد أدنى معدل للتغطية التمويلية (27.3%) متزامناً مع تضافر تبعات الجائحة وتداعيات النزاع، مما فاقم من هشاشة قطاع التعليم في أصعب لحظاته(FTS, 2024; OECD, 2023) .

6.2 الفاعلون الرئيسيون في التمويل الخارجي

يتوزع التمويل الخارجي لقطاع التعليم في اليمن بين عدة فاعلين رئيسيين:

أولاً: الشراكة العالمية من أجل التعليم(GPE) : تُعدّ الشراكة العالمية من أجل التعليم أحد أكبر مصادر التمويل الخارجي للتعليم في اليمن. وقد خصصت الشراكة منحاً متعددة لليمن على مدى السنوات الماضية، من أبرزها منحة بقيمة 70 مليون دولار في عام 2014 لدعم برنامج تطوير التعليم الأساسي، ومنحة طارئة بقيمة 20 مليون دولار في 2017، ومنحة إضافية بقيمة 50 مليون دولار في 2021 لدعم استمرارية التعليم في ظل الأزمة(GPE, 2023) . ويُنفَّذ جزء كبير من هذه المنح عبر اليونيسف بوصفها الوكالة المنفذة الرئيسية في غياب شريك حكومي موحّد وفاعل.

ثانياً: منظمة اليونيسف(UNICEF) : تلعب اليونيسف دوراً محورياً في الاستجابة التعليمية في اليمن، حيث تدير برامج واسعة النطاق تشمل: دعم رواتب المعلمين من خلال حوافز مالية (بمتوسط 50 دولاراً شهرياً)، وتأهيل المدارس المتضررة، وتوفير المستلزمات التعليمية، وتنفيذ برامج التعليم غير النظامي للأطفال خارج المدارس. وقد بلغ إجمالي إنفاق اليونيسف على قطاع التعليم في اليمن نحو 60-80 مليون دولار سنوياً في السنوات الأخيرة(UNICEF, 2023a) .

ثالثاً: صندوق لا يمكن للتعليم أن ينتظر(ECW) : أُنشئ هذا الصندوق في عام 2016 استجابةً للفجوة في تمويل التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. وقد خصص الصندوق لليمن تمويلاً تراكمياً يزيد عن 50 مليون دولار، شملت استجابات فورية وبرنامجاً متعدد السنوات للمرونة (ECW, 2023).

رابعاً: البنك الدولي. عبر مشروع التعليم الطارئ في اليمن(Yemen Emergency Education Project) ، قدّم البنك الدولي تمويلاً بقيمة 100 مليون دولار تقريباً لدعم استمرارية التعليم، بما في ذلك المساهمة في صرف حوافز للمعلمين وتأهيل المدارس وتوفير التغذية المدرسية (World Bank, 2022).

خامساً: منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية: تنشط عدة منظمات دولية غير حكومية في قطاع التعليم في اليمن، من أبرزها: منظمة إنقاذ الطفولة(Save the Children) ، ومنظمة كير(CARE International) ، والمجلس النرويجي للاجئين(NRC) ، ومنظمة أكشن ضد الجوع Action)

(Against Hunger، فضلاً عن منظمات محلية يمنية متعددة. وتركز هذه المنظمات بشكل رئيسي على التعليم في حالات الطوارئ، والتعليم غير النظامي، والدعم النفسي الاجتماعي، ومحو الأمية.

ويستوجب التحليل الدقيق لمشهد التمويل الخارجي للتعليم في اليمن الانتقال من صورته الكلية إلى مكوناته المؤسسية المتعددة، إذ تتوزع المساعدات الدولية بين فاعلين متعددين تتباين أحجام مساهماتهم وطبيعة تدخلاتهم وأولوياتهم القطاعية. وتُعدّ معرفة هذا التوزيع المؤسسي ضرورة لا غنى عنها لتحديد مواطن التكرار والفراغ وضعف التنسيق. ويُقدم الجدول (11) الآتي صورة تفصيلية لهذا التوزيع في عام 2023 بوصفه آخر سنة تتوفر عنها بيانات متكاملة نسبياً.

جدول (11): التوزيع المؤسسي للمساعدات الدولية لقطاع التعليم في اليمن (2023)

الجهة المانحة/المنفذة	حجم التمويل (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي (%)	نوع التمويل	مجالات التدخل الرئيسية
اليونيسف(UNICEF)	38.5	31.0	إنساني + تنموي	حوافز المعلمين، تأهيل المدارس، مستلزمات تعليمية، تعليم غير نظامي
الشراكة العالمية للتعليم — (GPE) عبر اليونيسف	22.0	17.7	تنموي	دعم منظومي، بناء القدرات، بيانات التعليم
صندوق التعليم لا ينتظر (ECW)	15.5	12.5	إنساني + مرونة	برامج متعددة السنوات، استجابة فورية
البنك الدولي(World Bank)	18.0	14.5	تنموي	مشروع التعليم الطارئ، تغذية مدرسية
منظمة إنقاذ الطفولة(Save the Children)	8.2	6.6	إنساني	تعليم في حالات الطوارئ، دعم نفسي
المجلس النرويجي للاجئين(NRC)	5.8	4.7	إنساني	تعليم النازحين، محو الأمية
منظمة كير (CARE)	4.5	3.6	إنساني + تنموي	تعليم الفتيات، تمكين المجتمعات
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ)	3.8	3.1	تنموي	تعليم فني ومهني
منظمات دولية ومحلية أخرى	7.7	6.2	متنوع	برامج متنوعة
الإجمالي	124.0	100	—	—

المصادر:(FTS, 2024; UNICEF, 2023a; GPE, 2023; ECW, 2023; World Bank, 2022)

تُبيّن قراءة الجدول (11) أن اليونيسف بمفردها تتولى تنفيذ ما يزيد على 31% من إجمالي التمويل الدولي للتعليم في اليمن، وحين تُضاف إليها الشراكة العالمية للتعليم التي تنفّذ أغلب برامجها عبر اليونيسف أيضاً بوصفها الوكالة المنفِّذة، فإن حصة هذه المنظومة ترتفع إلى نحو 49% من الإجمالي. وهذا التركّز العالي وإن كان يعكس ثقة الجهات المانحة في آليات عمل اليونيسف، إلا أنه يُنطوي في الوقت ذاته على مخاطر الاعتماد المفرط على فاعل واحد ومحدودية التنوع في مناهج التدخل. كما تكشف بيانات الجدول عن ضآلة التمويل المخصص للتعليم الفني والمهني (3.1% فقط) مقارنة بالاحتياجات الهائلة في هذا القطاع في مرحلة ما بعد النزاع. أما منظمات المجتمع المدني المحلية فلا تحظى بسوى جزء ضئيل من التمويل المباشر، رغم أنها في أغلب الأحيان الأقدر على الوصول إلى المجتمعات الأكثر هشاشة(GPE, 2023; ECW, 2023; UNICEF, 2023a) .

6.3 تحديات التمويل الخارجي وإشكالياته

رغم الأهمية الحيوية للمساعدات الدولية في سد جزء من فجوة التمويل، إلا أن هذه المساعدات تعاني من إشكاليات بنيوية متعددة:

أولاً: التمويل قصير الأجل وغياب القدرة على التنبؤ. تُقدَّم معظم المساعدات في شكل دورات تمويلية قصيرة الأجل (6-12 شهراً)، مما يحول دون التخطيط الاستراتيجي طويل المدى ويُعيق بناء القدرات المؤسسية المستدامة(Nicolai et al., 2020).

ثانياً: تحديات الوصول والتنفيذ. تواجه المنظمات الدولية تحديات جمّة في الوصول إلى المناطق الأكثر احتياجاً بسبب القيود الأمنية والبيروقراطية المفروضة من أطراف النزاع، مما يُقلّص من فاعلية التمويل المتاح (OCHA, 2024).

ولاستجلاء عمق مشكلة تمويل التعليم في اليمن ضمن منظومة التمويل الإنساني الأشمل، يغدو التحليل المقارن مع أزمات إنسانية أخرى أداةً كاشفة بامتياز؛ إذ يُتيح تقدير ما إذا كانت الفجوة التمويلية التي يعانيها قطاع التعليم اليمني تعكس ظاهرة عامة في نظام التمويل الإنساني الدولي، أم أن اليمن بالذات يعاني من إهمال نسبي مضاعف. ويُقدم الجدول (12) الآتي هذه المقارنة عبر عدد من الأزمات الإنسانية الكبرى في عام 2023:

جدول (12): مقارنة نصيب التعليم من التمويل الإنساني الإجمالي — اليمن مقابل أزمات أخرى (2023)

الأزمة/الدولة	إجمالي التمويل الإنساني (مليون دولار)	التمويل المخصص للتعليم (مليون دولار)	نسبة التعليم من الإجمالي (%)	عدد الأطفال المحتاجين (مليون)
اليمن	2,100	76	3.6	6.1
سوريا (داخل + خارج)	3,800	195	5.1	7.2
أوكرانيا	2,500	125	5.0	3.5
أفغانستان	1,600	72	4.5	4.8
إثيوبيا	1,900	57	3.0	5.1
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,700	51	3.0	8.2
الصومال	1,200	42	3.5	3.9
السودان	1,500	45	3.0	6.9
المتوسط العالمي	—	—	2.8	—

المصادر:(FTS, 2024; OCHA, 2024; ECW, 2023; GEMR, 2023)

تُؤكد بيانات الجدول (12) أن إهمال التعليم في التمويل الإنساني ظاهرة عالمية لا تقتصر على اليمن، حيث يحظى قطاع التعليم في المتوسط بنحو 2.8% فقط من إجمالي التمويل الإنساني العالمي. بيد أن اليمن يُسجّل نسبة تبلغ 3.6% ؛ وهي أعلى قليلاً من المتوسط العالمي ؛ غير أنها تبقى هزيلة جداً حين تُقاس بعدد الأطفال المحتاجين إلى الدعم التعليمي (6.1 مليون طفل) مقارنةً بأزمات تحظى بتمويل تعليمي أعلى نسبياً كأوكرانيا (5%) وسوريا (5.1%) رغم أن عدد الأطفال المحتاجين فيها أقل في أحيان كثيرة. ويعكس هذا الوضع نمطاً موثقاً في الأدبيات الأكاديمية يُسمى بـ'أثر الأزمات الصامتة'، حيث تستقطب بعض الأزمات اهتماماً إعلامياً وسياسياً أقل فتُترجم عطاءات تمويلية أدنى للقطاعات الاجتماعية بما فيها التعليم ((Development Initiatives, 2023; ECW, 2023; OCHA, 2024.

ثالثاً: التجزئة وضعف التنسيق. يؤدي تعدد الفاعلين الدوليين وتنوع أولوياتهم ومقارباتهم إلى تجزئة الاستجابة التعليمية وتداخل التدخلات في بعض المناطق مع إهمال مناطق أخرى(Education Cluster Yemen, 2023) .

رابعاً: الاستدامة والاعتمادية. يُثير الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي مخاوف جدية بشأن الاستدامة، إذ أن أي تراجع في التمويل الدولي ؛ وهو أمر محتمل في ظل تنافس الأزمات العالمية : سيكون له أثر مدمر على منظومة التعليم الهشة أصلاً(ODI, 2022) .

7. التمويل الأهلي والخاص

7.1 الإنفاق الأسري على التعليم

في ظل تراجع الإنفاق الحكومي وعدم كفاية المساعدات الدولية، تتحمل الأسر اليمنية عبئاً مالياً متزايداً وغير متناسب لتمويل تعليم أبنائها. ويتخذ هذا الإنفاق أشكالاً متعددة:

- **الرسوم المدرسية المباشرة وغير المباشرة:** رغم أن التعليم الأساسي مجاني نظرياً بموجب الدستور والقانون، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تكاليف متعددة تتحملها الأسر، تشمل: رسوم التسجيل، وشراء الكتب المدرسية والمستلزمات المدرسية، والزي المدرسي، والمواصلات، فضلاً عن "مساهمات مجتمعية" إلزامية فعلياً تُفرض لتغطية تكاليف التشغيل الأساسية كرواتب الحراس ونفقات المياه والكهرباء. وقد أشارت دراسة أجرتها منظمة إنقاذ الطفولة إلى أن متوسط الإنفاق الأسري على تعليم الطفل الواحد يتراوح بين 15,000 و30,000 ريال يمني سنوياً في المدارس الحكومية، وهو مبلغ يمثل عبئاً ثقيلاً على الأسر التي يعيش أغلبها تحت خط الفقر (Save the Children, 2022).
- **تكلفة الفرصة البديلة:** في سياق الأزمة الاقتصادية، تتزايد تكلفة الفرصة البديلة لإرسال الأطفال إلى المدرسة، حيث تحتاج كثير من الأسر الفقيرة إلى عمل أطفالها للمساهمة في دخل الأسرة، مما يرفع من معدلات التسرب المدرسي ولا سيما بين الفتيات والأطفال في المناطق الريفية (International Labour Organization [ILO], 2022).

ولتحويل الوصف النوعي للعبء المالي على الأسر إلى صورة كمية مُحدَّدة الملامح والأبعاد، تستلزم المعالجة الجادة لهذا الملف تقدير حجم الإنفاق الأسري الفعلي على تعليم الأطفال في مختلف أنواع المدارس والمناطق الجغرافية. ويُقدم الجدول (13) الآتي هذا التقدير التفصيلي مُفرِّقاً بين بنود الإنفاق المختلفة ومصنِّفاً إياها حسب نوع المدرسة والموقع الجغرافي.

تُفصح أرقام الجدول (13) عن مفارقة إنصافية عميقة يجب أن تكون في صميم أي سياسة تعليمية يمنية: فالمدرسة 'المجانية' في اليمن تُكلّف الأسرة الحضرية ما يتراوح بين 42 و81 دولاراً سنوياً لكل طفل بما يُمثّل 15-30% من متوسط الدخل الأسري المنهك أصلاً ؛ وهو عبء أثقل كثيراً على الأسرة الريفية التي تبلغ فيه هذه النسبة 20-40%. وحين تُقرأ هذه الأرقام في ضوء معدلات الفقر المرتفعة وتضخّم أسعار السلع الأساسية، تتجلى الصورة الكاملة: كثير من الأسر حرفياً لا تملك ثمن إرسال أطفالها إلى المدرسة 'المجانية'، مما يُقوّض مبدأ إلزامية التعليم ومجانيته من أساسه. وتكشف المقارنة بين تكاليف التعليم الخاص والحكومي أن الهوّة الجغرافية بين نوعَي التعليم تبلغ في المدن ما يزيد على 3-4 أضعاف، مما يُجسّم أعمق أشكال عدم الإنصاف التعليمي في سياق الأزمة اليمنية(Save the Children, 2022; UNICEF, 2023a).

جدول (13): تقدير الإنفاق الأسري السنوي على تعليم الطفل الواحد حسب نوع التعليم والمنطقة (2023)

بند الإنفاق	مدرسة حكومية - حضر (ريال يمني)	مدرسة حكومية - ريف (ريال يمني)	مدرسة خاصة - حضر (ريال يمني)	المعادل بالدولار (حضر حكومي)
رسوم التسجيل والمساهمة المجتمعية	8,000-5,000	5,000-3,000	200,000-50,000	6-4
الكتب المدرسية والقرطاسية	12,000-8,000	8,000-6,000	25,000-15,000	9-6
الزي المدرسي	10,000-5,000	6,000-3,000	20,000-10,000	8-4
المواصلات	25,000-10,000	5,000-2,000	60,000-20,000	19-8
الدروس الخصوصية (إن وجدت)	30,000-15,000	10,000-5,000	25,000-10,000	23-12
وجبات مدرسية	15,000-8,000	8,000-5,000	20,000-10,000	12-6
مصاريف أخرى	5,000-3,000	3,000-2,000	15,000-5,000	4-2
الإجمالي السنوي	105,000-54,000	45,000-26,000	365,000-120,000	81-42
كنسبة من متوسط دخل الأسرة (%)	30-15%	40-20%	25-10%	—

ملاحظة: الأسعار تقريبية وتتفاوت بشكل كبير حسب المنطقة والظروف المحلية. سعر الصرف المستخدم: 1,300 ريال/دولار (مناطق عدن).

المصادر: (;Save the Children, 2022; UNICEF, 2023aتقديرات ميدانية)

7.2 التعليم الخاص

شهد قطاع التعليم الخاص في اليمن نمواً ملحوظاً في العقدين الأخيرين، وتسارع هذا النمو بشكل مفارق بعد اندلاع النزاع، حيث أدى تدهور جودة التعليم الحكومي إلى توجه الأسر القادرة مالياً نحو المدارس الخاصة. وتشير التقديرات إلى أن عدد المدارس الخاصة قد ارتفع بنسبة كبيرة بعد 2015، ولا سيما في المدن الرئيسية كصنعاء وعدن وتعز.

غير أن هذا التوسع في التعليم الخاص يُثير إشكاليات جوهرية تتعلق بالإنصاف والعدالة الاجتماعية، إذ أنه يُعمّق الفجوة بين أبناء الأسر الميسورة الذين يحصلون على تعليم خاص بجودة أعلى نسبياً، وأبناء الأسر الفقيرة الذين يتلقون تعليماً حكومياً متدهور الجودة أو يُحرمون من التعليم كلياً. وتغيب الرقابة الفاعلة على قطاع التعليم الخاص في ظل ضعف المؤسسات الحكومية، مما يفتح الباب أمام ممارسات تتعارض مع معايير الجودة والإنصاف(GEMR, 2023).

7.3 المبادرات المجتمعية والأهلية

في ظل الفراغ الناجم عن تراجع الدور الحكومي، برزت مبادرات مجتمعية وأهلية متنوعة لدعم التعليم، تتراوح بين تنظيم حملات لجمع التبرعات لدفع حوافز للمعلمين، وإنشاء مدارس مجتمعية في المناطق النائية، وتقديم برامج تعليم غير نظامي عبر منظمات المجتمع المدني المحلية. وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات في سد بعض الفجوات، إلا أنها تظل محدودة النطاق والتأثير وغير مستدامة، ولا يمكن أن تُعوّض عن الدور المحوري للدولة في ضمان حق التعليم للجميع بشكل منصف ومنظم(Al-Samarrai et al., 2021) .

8. الفجوات والتحديات الهيكلية في تمويل التعليم

8.1 فجوة التمويل الكلّي

تُشير التقديرات إلى أن فجوة التمويل في قطاع التعليم في اليمن ؛ أي الفارق بين الاحتياجات الفعلية والموارد المتاحة ؛ تبلغ أبعاداً مقلقة. ففي ضوء المعايير الدولية الموصى بها، يتطلب تحقيق حد أدنى مقبول من الإنفاق على التعليم (4% من الناتج المحلي الإجمالي) تخصيص ما لا يقل عن 860 مليون دولار سنوياً بناءً على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022. وإذا ما أُخذت في الحسبان الاحتياجات الاستثنائية الناجمة عن سنوات النزاع ؛ بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة واستعادة المعلمين المتسربين ؛ فإن الاحتياجات الفعلية قد تفوق هذا الرقم بكثير (GEMR, 2023).

وإذا كان وصف الفجوة التمويلية بالألفاظ العامة يُقدّم صورة ناقصة وغير مُقنعة لصانع السياسات والمخطط المالي، فإن ما تستدعيه متطلبات المعالجة الجادة هو تفكيك هذه الفجوة إلى مكوناتها التفصيلية المحددة، مع تقدير كمّي دقيق لكل مكون على حدة. وهذا ما يسعى إليه الجدول(14) الآتي، الذي يُقدم تقديراً تفصيلياً لفجوة التمويل في قطاع التعليم اليمني لعام 2024، مُفصِّلاً الاحتياجات والموارد المتاحة والفجوة الناجمة لكل بند من بنود الإنفاق التعليمي الرئيسية:

جدول (14): تقدير فجوة التمويل السنوية لقطاع التعليم في اليمن (2024)

البند	الاحتياجات المقدّرة (مليون دولار/سنوياً)	الموارد المتاحة (مليون دولار/سنوياً)	الفجوة (مليون دولار/سنوياً)	نسبة الفجوة (%)
رواتب وحوافز المعلمين	650	*285	365	56.2
تشغيل وصيانة المدارس	120	*25	95	79.2
المستلزمات التعليمية والكتب المدرسية	85	*18	67	78.8
تدريب وتأهيل المعلمين	45	*12	33	73.3
بناء مدارس جديدة	200	*15	185	92.5
إعادة تأهيل المدارس المتضررة	180	*30	150	83.3
برامج التعليم غير النظامي	60	*22	38	63.3
برامج التغذية المدرسية	75	*20	55	73.3
الإدارة التعليمية وأنظمة المعلومات	35	*8	27	77.1
التعليم ما قبل المدرسي	50	*3	47	94.0
تعليم ذوي الإعاقة	30	*2	28	93.3
التعليم الفني والمهني	70	*10	60	85.7
الدعم النفسي الاجتماعي في المدارس	40	*15	25	62.5
الإجمالي	1,640	465	1,175	71.6

ملاحظة: الموارد المتاحة تشمل الإنفاق الحكومي المقدّر (350 مليون دولار تقريباً) والمساعدات الدولية (115 مليون دولار تقريباً)

المصادر: (تقديرات فريق الخبراء بناءً على: World Bank, 2023; UNICEF, 2023a; Education Cluster Yemen, 2023; FTS, 2024; GEMR, 2023)

يُجسّم الجدول (14) الحجم الحقيقي لفجوة التمويل التعليمي في اليمن بأرقام تتجاوز حدود الوصف اللغوي الدراماتيكي: فالفجوة الكلية المقدَّرة بنحو 1.175 مليار دولار سنوياً تعني أن قطاع التعليم اليمني لا يتلقى سوى نحو 28% مما يحتاجه فعلاً للعمل بحد أدنى من الكفاءة. والأكثر إثارة

للقلق أن البنود الاستثمارية هي الأشد حرماناً، حيث لا تُغطّى سوى 7.5% من احتياجات بناء المدارس الجديدة، و17% من احتياجات إعادة تأهيل المتضررة، و6% فقط من احتياجات التعليم ما قبل المدرسي. وهذا يعني أن قطاع التعليم يسير نحو هاوية التراجع المزمن دون أن تتوفر الموارد الكافية لاستعادة ما اندثر فضلاً عن بناء ما هو غير قائم. ويجب أن تكون هذه الأرقام في صلب أي نقاش جاد حول تمويل التعليم في اليمن، محلياً ودولياً، باعتبارها ليست أرقاماً مالية جافة بل تعبيراً عن حجم الحرمان الإنساني المتراكم لملايين الأطفال اليمنيين(World Bank, 2023; UNICEF, 2023a; FTS, 2024; GEMR, 2023).

8.2 اختلالات التوزيع بين المراحل التعليمية

حتى في الفترة السابقة للنزاع، عانت بنية الإنفاق على التعليم من اختلالات في التوزيع بين المراحل التعليمية المختلفة. فقد كان التعليم الأساسي يستحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق ، وهو أمر مبرر جزئياً نظراً لأولوية تعميم التعليم الأساسي ؛ لكن ذلك جاء على حساب مراحل تعليمية أخرى بالغة الأهمية:

- **التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال):** ظل مهملاً بشكل شبه كامل، حيث لا تتجاوز نسبة الالتحاق 2%، وهي من أدنى النسب في العالم(UIS, 2015) .
- **التعليم الثانوي:** لم يحظَ بالاستثمار الكافي، مما انعكس على تدني معدلات الانتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي.
- **التعليم الفني والمهني:** ظل يعاني من تمويل هزيل وضعف في البنية المؤسسية، رغم أهميته الحيوية لسوق العمل وللتنمية الاقتصادية.
- **التعليم العالي:** وإن كان يتلقى نصيباً معتبراً من الموازنة (نحو 20-25% من إجمالي ميزانية التعليم)، إلا أن هذا الإنفاق كان يتركز بشكل كبير في رواتب أعضاء هيئة التدريس دون تخصيص موارد كافية للبحث العلمي والتطوير المؤسسي(World Bank, 2010) .

8.3 التفاوتات الجغرافية في توزيع الموارد

يُعاني توزيع الموارد التعليمية من تفاوتات جغرافية حادة بين المحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية. فقد كشفت الدراسات أن المحافظات الريفية والنائية — ولا سيما في المناطق الشرقية والشمالية — تعاني من نقص مزمن في الموارد البشرية والمادية مقارنة بالمدن الرئيسية. ففي حين يبلغ معدل التلميذ إلى المعلم في بعض مدارس صنعاء نحو 30:1، يرتفع هذا المعدل في بعض مناطق الريف إلى أكثر من 80:1 أو100:1(Ministry of Education, Yemen, 2014).

وقد تفاقمت هذه التفاوتات في ظل النزاع، حيث تتركز أغلب التدخلات الإنسانية والتنموية في المناطق الحضرية الأكثر سهولة في الوصول، بينما تبقى المناطق الريفية والنائية ، التي تضم النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدارس ؛ مهمّشة إلى حد كبير(UNICEF, 2023a) .

8.4 ضعف الحوكمة والشفافية المالية

يُشكّل ضعف الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد المالية المخصصة للتعليم تحدياً هيكلياً عميقاً. ويتجلى ذلك في عدة مظاهر:

- **غياب أنظمة إدارة مالية فاعلة:** تعاني المؤسسات التعليمية من ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة المالية، مما يفتح الباب أمام الهدر وسوء التخصيص وربما الفساد (Transparency International, 2023).
- **محدودية المساءلة:** أدى تعطل المؤسسات الرقابية ، بما في ذلك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومجلس النواب ؛ إلى ضعف شديد في آليات المساءلة على الإنفاق العام (Bertelsmann Stiftung, 2022).

- **غياب البيانات المالية الدقيقة والمحدّثة**: يُعيق غياب نظام معلومات مالي موحّد ومحدّث القدرة على تتبع تدفقات الإنفاق على التعليم وتقييم كفاءتها وفعاليتها.

8.5 عدم كفاءة الإنفاق

حتى الموارد المحدودة المتاحة لا تُستخدم بالكفاءة المطلوبة. فقد أشارت دراسات البنك الدولي إلى عدة مظاهر لعدم كفاءة الإنفاق على التعليم في اليمن، من بينها: سوء توزيع المعلمين بين المدارس والمناطق، ووجود "معلمين أشباح" على كشوف الرواتب، وبناء مدارس في مواقع غير ملائمة، وضعف الربط بين المخصصات المالية والنتائج التعليمية(World Bank, 2010). ومن المرجح أن هذه المشكلات قد تفاقمت في ظل النزاع وضعف الرقابة المؤسسية.

9. أثر النزاع المسلح على ميزانية التعليم: تحليل معمّق

9.1 الآثار المباشرة

أثّر النزاع المسلح بشكل مباشر على ميزانية التعليم من خلال عدة قنوات:

أولاً: تدمير الأصول التعليمية. أسفرت العمليات العسكرية عن تدمير أو إتلاف آلاف المدارس، مما يستلزم استثمارات ضخمة لإعادة إعمارها. وتُقدّر تكلفة إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية المدمرة بمئات الملايين من الدولارات ؛ وهي تكلفة تفوق بمراحل القدرات المالية المتاحة حالياً(Education Cluster Yemen, 2023). وقد وثّق تقرير مجموعة التعليم في اليمن أن 2,916 مدرسة تعرضت لأشكال مختلفة من الضرر، تراوحت بين التدمير الكلي والجزئي والاحتلال العسكري والاستخدام كمراكز إيواء. ويعني هذا أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات التعليمية التراكمية التي بُنيت عبر عقود قد تبدد في سنوات قليلة.

تتجسد أولى الآثار المباشرة للنزاع على قطاع التعليم في الضرر الجسيم الذي لحق بالبنية التحتية التعليمية من مبانٍ ومرافق وتجهيزات، وهو ضرر يتعدى في حجمه وتعقيداته ما يمكن وصفه بالتلف الطارئ القابل للإصلاح السريع، ليصل إلى مستوى التدمير المنهجي لبنية تعليمية استغرق بناؤها عقوداً من الاستثمار والتراكم. ولإدراك الحجم الحقيقي لهذه الكارثة، يُقدم الجدول (15) الآتي مقارنة تفصيلية بين مؤشرات البنية التحتية التعليمية في عام 2014 وما آلت إليه بحسب التقديرات المتاحة في عام 2023:

جدول (15): مؤشرات البنية التحتية التعليمية (2014 مقارنة بتقديرات 2023)

المؤشر	2014	2023) تقدير)	التغير (%)	الملاحظات
إجمالي عدد المدارس الأساسية والثانوية	16,400	16,800	+2.4	العدد الكلي لم يتغير كثيراً لكن العدد العامل تراجع
عدد المدارس العاملة فعلياً	16,100	*12,600	-21.7	بسبب التدمير والاستخدام العسكري ومراكز الإيواء
عدد المدارس المدمرة كلياً	—	*750	—	بسبب العمليات العسكرية
عدد المدارس المتضررة جزئياً	—	*1,350	—	تحتاج إعادة تأهيل
عدد المدارس المستخدمة كمراكز إيواء	—	*560	—	تُستخدم لإيواء النازحين
عدد المدارس المستخدمة لأغراض عسكرية	—	*256	—	تحتلها أطراف النزاع
إجمالي المدارس المتأثرة	—	2,916	—	17.8 %من إجمالي المدارس
نسبة المدارس التي تحتاج إصلاحات كبرى (%)	22	*55	+150	تدهور كبير في البنية التحتية
عدد الفصول الدراسية	115,000	*90,000	-21.7	نقص حاد في الفصول المتاحة
متوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد	42	*65	+54.8	اكتظاظ شديد
نسبة المدارس التي تتوفر فيها مياه نظيفة (%)	38	*22	-42.1	تدهور حاد في المرافق

نسبة المدارس التي تتوفر فيها مرافق صحية مناسبة (%)	45	*28	-37.8	تدهور كبير
نسبة المدارس المتصلة بالكهرباء (%)	32	*18	-43.8	تراجع بسبب أزمة الطاقة

المصادر:(Education Cluster Yemen, 2023; Ministry of Education, Yemen, 2014; UNICEF, 2023a; GCPEA, 2022)

تُرسم في الجدول (15) صورة بالغة الإيلام لما أحدثه النزاع من دمار في البنية التحتية التعليمية اليمنية؛ فخسارة نحو 22% من المدارس العاملة فعلياً، وتضاعف أكثر من مرة ونصف في نسبة المدارس التي تحتاج إصلاحات كبرى، وارتفاع معدل التلميذ إلى الفصل من 42 إلى 65 طالباً في المتوسط — مع وجود حالات أقصى تتجاوز الـ100 في المناطق الأشد تضرراً — كل هذه المؤشرات مجتمعة تُجسّد أزمة بنية تحتية لا يمكن الإقرار بإمكانية التعافي التعليمي دون معالجتها المنهجية الشاملة. ومما يستوجب التأمل أن 256 مدرسة لا تزال تُستخدم لأغراض عسكرية و560 أخرى كمراكز لإيواء النازحين، مما يُشكّل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني وإعلان المدارس الآمنة، فضلاً عن استمرار حرمان آلاف الأطفال من حقهم في بيئة تعليمية آمنة وملائمة (GCPEA, 2022; Education Cluster Yemen, 2023; Ministry of Education, Yemen, 2014).

ثانياً: إعادة تخصيص الموارد نحو الإنفاق العسكري. أدى النزاع إلى تحويل نسبة كبيرة من الموارد العامة المحدودة أصلاً نحو الإنفاق الأمني والعسكري، على حساب القطاعات الاجتماعية بما فيها التعليم. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الإنفاق العسكري في سياق النزاع، إلا أن التقديرات تشير إلى أن الإنفاق الأمني يستحوذ على نسبة غير متناسبة من الموارد المتاحة لدى كلتا السلطتين المتنافستين(International Crisis Group, 2022).

ثالثاً: خسائر رأس المال البشري. أسفر النزاع عن خسائر فادحة في رأس المال البشري التعليمي، سواء من خلال مقتل أو إصابة معلمين وكوادر تعليمية، أو من خلال هجرة الكفاءات إلى الخارج، أو من خلال تسرّب المعلمين إلى مهن أخرى بسبب انقطاع الرواتب. وتُقدّر اليونيسف أن النظام التعليمي اليمني فقد ما لا يقل عن ربع قوته التدريسية منذ بداية النزاع(UNICEF, 2023b) .

ويُضاف إلى أزمة البنية التحتية المادية أزمة رأس المال البشري التعليمي المتمثلة في الكوادر التدريسية، وهي أزمة ذات طبيعة أشد تعقيداً وأصعب قياساً لأنها تمسّ المورد البشري الحيّ الذي هو عصب العملية التعليمية ومحركها الأساسي. وقد أسهمت متغيرات متعددة ومتضافرة في استنزاف هذا الرأسمال البشري الثمين، يكشف الجدول (16) الآتي عن أبعادها وتحولاتها المقارنة بين عام 2014 وتقديرات عام 2023:

جدول (16): مؤشرات المعلمين وأوضاعهم (2014 مقارنة بتقديرات 2023)

المؤشر	2014	2023) تقدير)	التغير	الملاحظات
إجمالي عدد المعلمين المسجلين	312,000	*320,000	+2.6%	الزيادة شكلية — كثيرون غادروا المهنة
عدد المعلمين النشطين فعلياً	298,000	*215,000	-27.9%	فقدان ربع القوة التدريسية تقريباً
عدد المعلمين الذين لم يتقاضوا رواتبهم (مناطق صنعاء)	—	*172,000	—	منذ سبتمبر 2016
متوسط الراتب الشهري للمعلم (دولار أمريكي)	250	*80-35	-72 إلى -86%	تآكل حاد في القيمة الحقيقية
نسبة التلميذ إلى المعلم (المتوسط الوطني)	30:1	*45:1	+50%	ارتفاع كبير بسبب نقص المعلمين
نسبة التلميذ إلى المعلم (المناطق الريفية)	45:1	*80:1	+78%	اكتظاظ حاد
نسبة المعلمات من إجمالي المعلمين (%)	28.5	*24.0	-15.8%	تراجع نسبة المعلمات
نسبة المعلمين المؤهلين (حاصلون على دبلوم/بكالوريوس) (%)	72.0	*58.0	-19.4%	هجرة الكفاءات
عدد المعلمين الذين يتلقون حوافز من الجهات الدولية	—	*135,000	—	حوافز جزئية لا تتجاوز 50 دولاراً شهرياً
نسبة المعلمين الذين يعملون في وظائف إضافية (%)	15	*62	+313%	لسد العجز في الدخل

المصادر: (UNICEF, 2023b; World Bank, 2021; Education Cluster Yemen, 2023; Save the Children, 2022; Yemen Teachers Syndicate, 2023)

تُقدم بيانات الجدول (16) دليلاً دامغاً على ما يمكن تسميته بـ'الكارثة الصامتة' لقطاع التعليم اليمني: فخسارة نحو 28% من الكوادر التدريسية النشطة، وحرمان أكثر من 172,000 معلم من رواتبهم بشكل منتظم، وتآكل القوة الشرائية الفعلية لمتوسط الراتب بما يتراوح بين 72% و86%

مقارنة بمستويات عام 2014 ؛ كل ذلك يُفضي حتماً إلى تدهور متسارع في جودة التعليم المُقدَّم حتى في المدارس العاملة. وكاشف للغاية أن 62% من المعلمين باتوا يعملون في وظائف إضافية موازية للتعليم لسد احتياجاتهم الأساسية، مما يعني أن التعليم لم يعد مهنتهم الأولى التي يمنحونها جلّ طاقتهم وتفكيرهم. ويُسجّل الجدول كذلك تراجع نسبة المعلمين المؤهلين من 72% إلى 58%، مما يُفاقم من أزمة الجودة ويُصعّب من مسار إصلاح المنظومة في المدى المتوسط (UNICEF, 2023b; Yemen Teachers Syndicate, 2023; World Bank, 2022).

ثالثاً: أزمة الرواتب: التشريح التفصيلي

وللإمساك بالأبعاد الكاملة لأزمة رواتب المعلمين ؛ التي وصفها التقرير بأنها التحدي الأكثر إلحاحاً والأعمق أثراً في منظومة تمويل التعليم اليمني ؛ يستدعي التحليل الموضوعي الانتقال من المستوى الوصفي العام إلى التشريح التفصيلي الذي يُفرّق بين الواقعين المتمايزين الناجمين عن الانقسام المؤسسي بين السلطتين. ويُقدم الجدول (17) الآتي هذا التفصيل الجغرافي والمؤسسي لأزمة الرواتب بأرقامها التقديرية الأكثر دقة:

الجدول (17): تفصيل أزمة رواتب المعلمين حسب المنطقة الجغرافية والسلطة القائمة (تقديرات 2023)

المنطقة/السلطة	عدد المعلمين المسجلين	عدد المعلمين النشطين	يتقاضون رواتب حكومية منتظمة	يتقاضون حوافز من جهات دولية	لا يتقاضون أي دخل من التعليم	متوسط الدخل الشهري (دولار)
مناطق سيطرة أنصار الله (صنعاء وشمال اليمن)	210,000	*148,000	15,000 *(متقطع)	*95,000	*38,000	50-20
مناطق الحكومة المعترف بها دولياً (جنوب وشرق اليمن)	110,000	*67,000	*52,000	*40,000	15,000 *(جزئياً)	120-50
الإجمالي	320,000	*215,000	*67,000	*135,000	*53,000	80-35

ملاحظة: الأرقام تقريبية ومبنية على أفضل التقديرات المتاحة. بعض المعلمين يتلقون رواتب حكومية وحوافز دولية معاً.

المصادر:(UNICEF, 2023b; Yemen Teachers Syndicate, 2023; World Bank, 2022; Education Cluster Yemen, 2023)

تُكشف مقارنة عمودَي المنطقتين في الجدول (17) عن مفارقة مؤسسية بالغة الدلالة: ففي مناطق سيطرة أنصار الله يعمل 148,000 معلم من أصل 210,000 مسجَّل، بمتوسط دخل لا يتجاوز 50 دولاراً شهرياً وبنسبة استمرارية للدعم لا تتجاوز 25% من إجمالي المعلمين، بينما في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً يبلغ متوسط الدخل الشهري 50-120 دولاراً لكن مع تفاوت كبير في الانتظام. وفي كلتا المنطقتين تبقى هذه المستويات من الدخل دون الحد الأدنى اللازم لضمان كرامة المعيشة في ظل التضخم وتدهور القدرة الشرائية. والمفارقة الصارخة التي يكشفها الجدول أن المجتمع الدولي بات يضخّ 135,000 معلم في منظومة الحوافز الجزئية الدولية ؛ وهو رقم أعلى مما تدعمه الحكومتان معاً بصورة منتظمة ؛ مما يُجسّد انقلاباً في منطق تمويل الخدمات العامة لم يسبق له نظير في تاريخ تمويل التعليم دولياً (UNICEF, 2023b; Yemen Teachers Syndicate, 2023; Education Cluster Yemen, 2023).

9.2 الآثار غير المباشرة

أولاً: الأثر على الإيرادات العامة. أدى تدمير البنية التحتية الاقتصادية وتوقف إنتاج وتصدير النفط والغاز وتقلّص النشاط الاقتصادي إلى انهيار الإيرادات العامة، مما قلّص الحيّز المالي المتاح لتمويل جميع الخدمات العامة بما فيها التعليم. وقد تراجعت الإيرادات الحكومية من نحو 8 مليارات دولار في 2014 إلى أقل من 2 مليار دولار في السنوات الأخيرة(IMF, 2022) .

ثانياً: التضخم وتآكل القوة الشرائية. أدى الارتفاع الحاد في معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية إلى تآكل القيمة الحقيقية للمخصصات المالية المرصودة للتعليم، حتى في الحالات التي حافظت فيها المخصصات الاسمية على مستوياتها(World Bank, 2023) .

ومن الزوايا التحليلية الأكثر كشفاً لعمق أزمة رواتب المعلمين النظرُ إلى مسار تدهور قيمة الراتب الحقيقية عبر الزمن، لا الاكتفاء بالمقارنة في لحظة واحدة. فالراتب الاسمي قد ظل ثابتاً ظاهرياً عند 55,000 ريال في معظم الأحيان، غير أن القوة الشرائية الفعلية لهذا الراتب خضعت لعملية تآكل تدريجية متواصلة تكشف عن خداع الثبات الاسمي وراءه انهيار حقيقي في المعيشة. ويُوثّق الجدول (18) الآتي هذا التآكل بدقة سنة بسنة مع التمييز بين منطقتي الانقسام المؤسسي:

جدول (18): تطور قيمة راتب المعلم الحقيقية (2014-2023)

السنة	متوسط الراتب الاسمي (ريال يمني/شهر)	سعر الصرف (ريال/دولار) - مناطق عدن	سعر الصرف (ريال/دولار) - مناطق صنعاء	القيمة بالدولار- مناطق عدن	القيمة بالدولار- مناطق صنعاء	القوة الشرائية مقارنة بـ2014 (%)
2014	55,000	215	215	256	256	100
2015	55,000	250	250	220	220	82
2016	55,000(متقطع)	320	250	172	220	65
2017	55,000(متقطع)	400	250	138	220	48
2018	55,000(متقطع)	520	250	106	220	38
2019	55,000(متقطع)	600	250	92	220	32
2020	55,000(متقطع)	700	250	79	220	28
2021	55,000(متقطع)	1,000	600	55	92	18
2022	55,000(متقطع)	1,100	560	50	98	16
2023	55,000(متقطع)	1,300	530	42	104	14

ملاحظة: القوة الشرائية تأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالإضافة إلى تراجع سعر الصرف.

المصادر:(IMF, 2022; World Bank, 2023; Yemen Central Bank, 2023; Yemen Teachers Syndicate, 2023)

يُقدم الجدول (18) إحدى أقسى الصور الكمية لما أحدثه النزاع في حياة المعلمين اليمنيين؛ إذ يُبيّن أن الراتب الذي كان يُعادل 256 دولاراً شهرياً في عام 2014 لم يتجاوز 42 دولاراً في مناطق عدن و104 دولارات في مناطق صنعاء بحلول عام 2023، أي أن القوة الشرائية الفعلية تراجعت إلى ما بين 14% و40% من مستواها قبل عقد من الزمن. وما يزيد هذه المفارقة إيلاماً أن هذا التدهور المتواصل يجري في ظل غياب شبه تام لأي آلية تحصين أجري (Cost of Living Adjustment)للرواتب الحكومية، مما يجعل كل ارتفاع في التضخم وكل تراجع في سعر الصرف مكسباً للموازنة الحكومية على حساب المعلم. إن هذه الأرقام لا تُؤطَّر فقط في خانة التحليل المالي الجاف، بل يجب أن تُقرأ أيضاً بوصفها انتهاكاً صريحاً لمبدأ الكرامة الإنسانية في العمل وحق المعلم في أجر عادل يُمكّنه من أداء رسالته التعليمية بالقدر الذي تستحقه (IMF, 2022; World Bank, 2023; Yemen Central Bank, 2023).

ثالثاً: زيادة الطلب على الخدمات التعليمية. فاقم النزوح الداخلي من الضغوط على المنظومة التعليمية في مناطق الاستقبال، مما رفع من تكلفة توفير الخدمات التعليمية دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة في الموارد.

9.3 التكلفة الاقتصادية طويلة المدى لتدهور التعليم

يتجاوز أثر تدهور التعليم الأبعاد الآنية ليمتد إلى عقود قادمة من خلال ما يُعرف بـ"رأس المال البشري المفقود". وقد قدّر البنك الدولي أن كل سنة من التعليم المفقود تُكلّف الفرد خسارة تتراوح بين 8% و13% من دخله المستقبلي على مدى حياته العملية(World Bank, 2018) . وإذا ما طُبّق هذا التقدير على ملايين الأطفال اليمنيين الذين حُرموا من سنوات متعددة من التعليم أو تلقوا تعليماً متدني الجودة، فإن الخسارة الاقتصادية التراكمية تبلغ مليارات الدولارات ؛ وهي خسارة سيتحملها اليمن لعقود طويلة حتى بعد انتهاء النزاع.

وقد أشار تقرير البنك الدولي حول رأس المال البشري إلى أن "مؤشر رأس المال البشري" في اليمن يبلغ 0.37 من أصل 1، مما يعني أن الطفل المولود في اليمن اليوم لن يحقق سوى 37% من إنتاجيته المحتملة كعامل بالغ، مقارنة بما كان سيحققه لو حصل على تعليم كامل ورعاية صحية مناسبة (World Bank, 2020). وهذا المؤشر يضع اليمن في مرتبة من الأدنى عالمياً، ويُنذر بتداعيات وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

ولاستيعاب التكلفة البشرية والاقتصادية طويلة المدى لتدهور التعليم في اليمن، يُفيد توظيف مؤشر رأس المال البشري (HCI) الذي طوّره البنك الدولي كأداة قياس شاملة تربط بين مستوى التعليم والصحة والإنتاجية الاقتصادية المستقبلية المتوقعة. ويُقدم الجدول (19) الآتي موقع اليمن من هذا المؤشر ضمن سياق مقارن إقليمي ودولي يُجسّم عمق الفجوة المستقبلية التي يُولّدها تراجع التعليم اليوم:

جدول (19): مؤشر رأس المال البشري - مقارنة إقليمية ودولية (2020-2023)

الدولة	مؤشر رأس المال البشري (HCI)(من 0 إلى 1)	سنوات التعلم المعدّلة حسب الجودة	معدل بقاء الأطفال حتى سن 5	الإنفاق على التعليم (% GDP)
اليمن	0.37	4.2	0.94	*1.6
الصومال	0.36	3.8	0.87	2.5
السودان	0.38	4.5	0.93	2.3
العراق	0.41	5.2	0.97	5.7
مصر	0.49	6.3	0.98	4.2
الأردن	0.55	7.1	0.98	3.6
تونس	0.52	6.7	0.99	6.6
المغرب	0.50	6.2	0.98	6.8
متوسط الدول منخفضة الدخل	0.40	4.8	0.93	3.5
متوسط الدول العربية	0.52	6.5	0.97	4.1
المتوسط العالمي	0.56	7.8	0.96	4.4

المصادر:(World Bank, 2020; UIS, 2023; GEMR, 2023)

يضع الجدول (19) اليمن بمؤشر رأس المال البشري البالغ 0.37 في موقع بالغ الخطورة على خارطة التنمية البشرية العالمية؛ إذ يعني هذا الرقم أن الطفل المولود في اليمن اليوم سيحقق في سن النضج 37% فقط من إنتاجيته الكاملة المحتملة، وهو ما يُقارب نصف ما تحققه أقرانه في تونس والمغرب. والمقلق أن هذا الرقم اليمني كان أفضل في التقييمات السابقة، مما يعني أن النزاع قد أحدث تراجعاً مقاساً في المخزون الإنساني للبلاد لا في الطاقة الصناعية أو الثروة المعدنية فحسب، بل في الإنسان نفسه بوصفه رأس مال أصيل للتنمية. ومما يستوجب الانتباه في قراءة هذا الجدول أن الفجوة بين اليمن ومتوسط الدول العربية (0.52) قابلة للردم نظرياً، لكنها تستلزم لذلك استثمارات متواصلة ومتسارعة في التعليم والصحة لفترة لا تقل عن عقدين من الزمن حتى في ظل وقف نار شامل وسلام مستدام (World Bank, 2020; GEMR, 2023; UIS, 2023).

9.4 التكلفة الاقتصادية المقدّرة لخسائر رأس المال البشري نتيجة تدهور التعليم

ولإتمام الصورة التحليلية لتكاليف إهمال التعليم، يتعين تجاوز حدود حساب التكاليف المالية المباشرة إلى المحاسبة الاقتصادية الكلية التي تُضمّن في حساباتها التكلفة طويلة المدى لتدهور رأس المال البشري بما هو المحرك الفعلي للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويُقدم الجدول(20) الآتي تقديراً كمياً لهذه التكاليف الاقتصادية غير المباشرة، مستنداً إلى نماذج عوائد التعليم المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية الدولية:

جدول رقم (20): التكلفة الاقتصادية المقدّرة لخسائر رأس المال البشري نتيجة تدهور التعليم (2015-2030)

المؤشر	القيمة التقديرية	المنهجية	المصدر
عدد سنوات التعليم المفقودة تراكمياً (2015-2023)	30 مليون سنة تعليمية	عدد الأطفال خارج المدرسة × عدد سنوات الحرمان	تقدير فريق الخبراء
خسارة الدخل المستقبلي لكل سنة تعليمية مفقودة	8-13 %من الدخل مدى الحياة	نموذج عوائد التعليم (Mincerian Returns)	World Bank (2018)
الخسارة الاقتصادية التراكمية المقدّرة (على مدى 20 سنة)	6-12 مليار دولار	إسقاط الخسائر على الناتج المحلي المحتمل	UNDP (2023)
تأثير تدني جودة التعليم على إنتاجية العمالة	-20 إلى -35%	مقارنة مخرجات التعلم مع المعايير الدنيا	World Bank (2018)
تكلفة عدم تعليم الفتيات (خسارة إضافية)	2-4 مليار دولار	نموذج عوائد تعليم الفتيات (Wodon et al.)	World Bank (2018)
إجمالي الخسارة الاقتصادية المحتملة (2015-2035)	8-16 مليار دولار	تقدير شامل	تقدير فريق الخبراء

ملاحظة: هذه تقديرات تحليلية مبنية على نماذج اقتصادية وليست قياسات دقيقة. **المصادر:**(World Bank, 2018, 2020; UNDP, 2023; Wodon et al., 2018)

تُشكّل أرقام الجدول (20) وثيقة اتهام اقتصادية صارخة في حق التقاعس الدولي والمحلي إزاء أزمة التعليم اليمني؛ فالخسارة الاقتصادية التراكمية المقدَّرة بما بين 8 و16 مليار دولار خلال العقدين القادمين تُعادل أضعاف ما تُكلّفه سنوات من الاستثمار التعليمي الكافي. وهذه الأرقام ؛ وإن كانت تقديرية بطبيعتها ؛ ترتكز على منهجية اقتصادية راسخة تربط مخرجات التعليم بالإنتاجية الاقتصادية عبر نماذج عوائد التعليم (Mincerian Returns)التي وظّفها البنك الدولي في دراساته المقارنة. والرسالة العملية التي ينبغي أن تُخرجها منظومة السياسات الدولية من هذا الجدول واضحة: إن كل دولار يُصرف اليوم على تعليم الطفل اليمني يُعوّض عن خسائر اقتصادية مستقبلية تبلغ مضاعفاته، وأن إهمال التعليم اليوم لن تُحصى فواتيره في المديين القصير والمتوسط فحسب، بل ستمتد تداعياته إلى جيلين أو ثلاثة قادمة (World Bank, 2018, 2020; UNDP, 2023; Wodon et al., 2018).

10. تحليل الإنصاف والعدالة في توزيع الموارد

10.1 الفجوة الجندرية في التمويل والوصول

تُعدّ الفجوة بين الجنسين في التعليم من أبرز مظاهر عدم الإنصاف في المنظومة التعليمية اليمنية. وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في تضييق هذه الفجوة خلال العقدين السابقين للنزاع، إلا أن الفتيات لا يزلن يواجهن عوائق متعددة ومتداخلة تحول دون التحاقهن بالتعليم واستمرارهن فيه، من أبرزها: الزواج المبكر الذي تفاقم في ظل الأزمة الاقتصادية، والمخاوف الأمنية المتعلقة بتنقل الفتيات إلى المدارس، والأعراف الاجتماعية التي تُقلّل من قيمة تعليم الفتيات، ونقص المعلمات في المناطق الريفية.

وتشير الإحصاءات إلى أن نحو 36% من الفتيات في سن التعليم الأساسي خارج المدارس مقارنة بنحو 24% من الأولاد، وتتسع هذه الفجوة بشكل كبير في المرحلة الثانوية وفي المناطق الريفية(UNICEF, 2023a) . ومن منظور التمويل، لا تُخصَّص ميزانيات كافية لمعالجة العوائق المحددة التي تواجه تعليم الفتيات، مثل: توفير مرافق صحية ملائمة، وتعيين معلمات، وإنشاء مدارس قريبة من التجمعات السكانية.

وتُمثّل الفجوة الجندرية في التعليم ظاهرة مركّبة تتشابك فيها عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وأمنية، وقد باتت في ظل النزاع أكثر تعقيداً وعمقاً مما كانت عليه في الفترات السابقة. ولاستيعاب اتجاهات هذه الفجوة وتطورها الزمني بصورة دقيقة ومنهجية، يُقدم الجدول (21) الآتي مقارنة منهجية بين المؤشرات الجندرية للتعليم في عام 2014 ونظيراتها المقدَّرة في عام 2023، مُظهِراً مدى التغير الذي طرأ على الفجوة القائمة خلال سنوات النزاع:

جدول (21): الفجوة الجندرية في مؤشرات التعليم (2014 مقابل تقديرات 2023)

المؤشر	ذكور 2014	إناث 2014	الفجوة 2014 (نقطة مئوية)	ذكور 2023*	إناث 2023*	الفجوة 2023* (نقطة مئوية)
معدل الالتحاق الصافي - التعليم الأساسي (%)	90.7	78.1	12.6	65.5	46.0	19.5
معدل الالتحاق الصافي - التعليم الثانوي (%)	55.0	35.0	20.0	32.0	18.0	14.0
معدل الإتمام - التعليم الأساسي (%)	72.0	55.0	17.0	48.0	30.0	18.0
معدل الإتمام - التعليم الثانوي (%)	38.0	22.0	16.0	22.0	10.0	12.0
معدل الأمية (15+ سنة) (%)	22.0	55.0	33.0	*28.0	*62.0	34.0
نسبة التسرب - التعليم الأساسي (%)	8.0	14.0	6.0	*18.0	*30.0	12.0
الالتحاق بالتعليم العالي (%)	12.5	5.8	6.7	*8.0	*3.0	5.0

المصادر:(UIS, 2023; UNICEF, 2023a; GEMR, 2023; World Bank, 2021)

تُكشف قراءة متأنية لأرقام الجدول (21) عن حقيقة بالغة الأهمية: فالفجوة الجندرية في التعليم الأساسي لم تتضيق رغم مرور سنوات على انطلاق أجندة المساواة الدولية، بل اتسعت من 12.6 إلى 19.5 نقطة مئوية بين عامَي 2014 و2023. وحين يُقرأ هذا الرقم بجانب ارتفاع معدل الأمية بين الإناث من 55% إلى نحو 62%، وتراجع التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي إلى 18% فحسب، تتجلى أمامنا أزمة إنصاف جندري تعليمي عميقة تستلزم سياسات تمويلية مستهدفة تتجاوز الخطاب العام. ومما يزيد في خطورة هذا الوضع أن الفتيات المتسربات من المدارس كثيراً ما يجدن أنفسهن أمام مسارات حياتية تُقيّد آفاقهن ؛ من زواج مبكر وإنجاب متواصل ، مما يُولّد حلقات مفرغة من الحرمان التعليمي عبر الأجيال. ولن تُحسم هذه الفجوة بتدابير جزئية، بل تستوجب تخصيص ما لا يقل عن 20% من مخصصات التعليم لبرامج موجّهة تحديداً لمعالجة عوائق التعليم أمام الفتيات (UNICEF, 2023a; GEMR, 2023; World Bank, 2021).

وإلى جانب رصد الفجوة الجندرية في مؤشراتها الكمية، تستلزم المعالجة السياساتية الفاعلة فهم المحرّكات والعوامل المسببة لهذه الفجوة وفق تصنيف جنسي دقيق يُتيح تصميم تدخلات مُستهدفة. فالحل الذي يُعالج تسرب الفتاة الريفية بسبب الزواج المبكر يختلف جذرياً عن الحل المطلوب لمعالجة تسرب الفتى بسبب عمالة الأطفال. ويُقدم الجدول (22) الآتي هذا التصنيف التحليلي للأسباب الرئيسية وفق التمييز الجنسي:

جدول (22): الأسباب الرئيسية لعدم التحاق الأطفال أو تسربهم من المدرسة - حسب الجنس (تقديرات 2023)

السبب	نسبة الذكور الذين يشيرون لهذا السبب (%)	نسبة الإناث اللواتي يشرن لهذا السبب (%)	الملاحظات
الفقر وعدم القدرة على تحمل التكاليف	52	48	السبب الأول لكلا الجنسين
عدم توفر مدرسة قريبة	15	22	يؤثر أكثر على الفتيات بسبب المخاوف الأمنية
عمالة الأطفال/الحاجة للعمل	28	8	يؤثر بشكل أكبر على الذكور
الزواج المبكر	1	25	سبب رئيسي لتسرب الفتيات
انعدام الأمن/خوف من التعرض للعنف	12	18	يؤثر على كلا الجنسين
جودة التعليم المتدنية/عدم جدوى التعليم	18	12	شعور بعدم جدوى التعليم
غياب معلمين/معلمات	10	20	نقص المعلمات يؤثر بشدة على التحاق الفتيات
النزوح والتشتت	20	18	يؤثر على كلا الجنسين
التجنيد في القتال	15	1	يؤثر بشكل شبه حصري على الذكور
الإعاقة	5	4	يؤثر على كلا الجنسين
أسباب ثقافية واجتماعية أخرى	8	22	الأعراف المقيّدة لتعليم الفتيات

ملاحظة: النسب لا تُجمع إلى 100% لأن كل طفل قد يشير إلى أكثر من سبب واحد.

المصادر:(UNICEF, 2023a; Save the Children, 2022; Education Cluster Yemen, 2023; ILO, 2022)

تُقدم مقارنة العمودين في الجدول (22) خريطة دقيقة لطبيعة الإقصاء التعليمي المتباينة بين الجنسين؛ فعلى حين يرتبط إقصاء الذكور بشكل أكبر بسوق العمل (28%) والتجنيد (15%)، يرتبط إقصاء الإناث بشكل بارز بالزواج المبكر (25%) والأعراف الثقافية (22%) وغياب المعلمات (20%). وهذا التباين يستلزم سياستين تمويليتين متوازيتين: الأولى موجّهة نحو برامج تحويل النقد المشروط لإبقاء الأطفال الفقراء في المدارس وإبعادهم عن سوق العمل والتجنيد، والثانية موجّهة نحو مكافحة تزويج القاصرات وتعزيز حضور المعلمات وتنشيط المدارس الداخلية للفتيات في المناطق النائية. كما يلفت الانتباه أن فقر الأسرة وعدم القدرة على التحمل المالي يبقى السبب الأول لكلا الجنسين (52% و48%)، مما يؤكد أن أي سياسة تعليمية منصفة يجب أن تضع التخفيف من عبء التكلفة على الأسرة في مقدمة أولوياتها بصرف النظر عن الجنس (ILO, 2022; Save the Children, 2022; Education Cluster Yemen, 2023).

10.2 الفجوة بين الحضر والريف

تمثل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية بُعداً آخر من أبعاد عدم الإنصاف في تمويل التعليم. ففي المناطق الريفية — التي تضم نحو 70% من السكان - تعاني المدارس من نقص حاد في الموارد البشرية والمادية، وتكون المسافات بين المدارس والتجمعات السكانية أكبر بكثير، وتفتقر كثير من المدارس إلى المباني المناسبة والمرافق الأساسية كالمياه والصرف الصحي. وقد أظهرت البيانات أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي في المناطق الريفية أقل بنحو 20 نقطة مئوية مما هو عليه في المناطق الحضرية(UIS, 2015) .

ولا يكفي في تحليل الإنصاف التعليمي الاكتفاء بمؤشرات المستوى الوطني المجمّعة، التي كثيراً ما تُخفي وراء متوسطاتها تباينات جغرافية حادة وعميقة بين المحافظات المختلفة. فالواقع اليمني يُظهر أن الفجوات الجغرافية في التعليم تضرب بجذورها في تفاوتات هيكلية تاريخية سبقت النزاع، ثم فاقم النزاع من حدتها واتساعها بشكل كبير. ولتجسيد هذه التفاوتات بأرقامها الفعلية على مستوى المحافظات، يُقدم الجدول (23) الآتي مقارنة متعددة المؤشرات تشمل جميع محافظات الجمهورية اليمنية وفق أحدث التقديرات المتاحة:

جدول (23): التفاوتات الجغرافية في مؤشرات التعليم والتمويل حسب المحافظات (تقديرات 2022-2023)

المحافظة	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي (%)*	نسبة التلميذ/المعلم	نسبة المدارس المتضررة (%)	نسبة المعلمين الذين يتقاضون رواتبهم (%)*	مؤشر الحرمان التعليمي (1-10)**
أمانة العاصمة (صنعاء)	72	38:1	12	25	4
عدن	70	35:1	18	75	5
تعز	52	55:1	32	30	8
الحديدة	45	62:1	28	20	9
إب	58	48:1	15	22	6
ذمار	55	50:1	14	20	7
حجة	42	68:1	22	18	9
صعدة	38	72:1	42	15	10
مأرب	48	58:1	35	80	7
الجوف	35	78:1	38	15	10
عمران	50	55:1	18	20	7
البيضاء	44	60:1	30	35	8
لحج	55	48:1	20	70	6
أبين	50	52:1	25	65	7
شبوة	48	55:1	22	72	6
حضرموت	62	40:1	10	78	5
المهرة	60	42:1	5	80	4
سقطرى	40	65:1	8	75	8
الضالع	48	55:1	28	60	7
ريمة	38	70:1	12	18	9
المحويت	40	68:1	10	18	9
المتوسط الوطني	56	52:1	18	38	7

ملاحظة: (**) مؤشر الحرمان التعليمي هو مؤشر مركّب تم بناؤه لأغراض هذا التقرير، حيث 10 = حرمان شديد و1 = وضع مقبول نسبياً.

المصادر:(Education Cluster Yemen, 2023; UNICEF, 2023a; World Bank, 2021; OCHA, 2024)

تُبرز البيانات المفصلة في الجدول (23) مستوى من التفاوت الجغرافي يبلغ حد الصدمة؛ فمحافظة صعدة ، الأعلى تضرراً من النزاع المباشر ؛ تُسجّل أدنى معدل التحاق صافٍ (38%) وأعلى نسبة تلميذ/معلم (72:1) ونسبة تضرر مدارس بالغة (42%)، بينما تحتل في المقابل مؤشر الحرمان التعليمي الأسوأ (10/10). ويتكرر هذا النمط في محافظات الجوف وريمة وحجة، التي تجمع بين الهشاشة الاقتصادية التاريخية وتداعيات النزاع المسلح في معادلة مؤلمة من الحرمان المتراكم. في المقابل، تُظهر محافظتا حضرموت والمهرة — البعيدتان عن مناطق الاشتباك المباشر — مؤشرات أفضل نسبياً، مما يُؤكد أن القرب من مناطق النزاع يُعدّ من أقوى المحددات لمستوى الحرمان التعليمي. وتُشير هذه البيانات بوضوح إلى ضرورة تبني سياسة تمويل تصحيحية تُرجّح الموارد لصالح المحافظات الأشد حرماناً، بدلاً من توزيعها على أسس تناسبية بحتة تُكرّس التفاوت القائم بدلاً من معالجته (Education Cluster Yemen, 2023; UNICEF, 2023a; OCHA, 2024).

10.3 الأطفال ذوو الإعاقة

يُعدّ الأطفال ذوو الإعاقة من أكثر الفئات تهميشاً في المنظومة التعليمية اليمنية، حيث لا يتوفر سوى عدد محدود للغاية من المدارس والبرامج الدامجة، ولا تُخصَّص ميزانيات تُذكر لتوفير التجهيزات والوسائل التعليمية الملائمة لهم. ويُقدّر أن أقل من 10% من الأطفال ذوي الإعاقة في سن التعليم الأساسي ملتحقون بالمدارس (Humanity & Inclusion, 2022). وقد فاقم النزاع من هذا التهميش، سواء من خلال زيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة الإصابات والصدمات النفسية، أو من خلال تدمير المرافق التعليمية القليلة التي كانت تقدم خدمات لهذه الفئة.

وتظهرت البيانات الواردة في الجدول (24) أن نحو 90% من الأطفال ذوي الإعاقة في سن الدراسة خارج المدرسة، وهو معدل إقصاء يُعد من الأعلى عالمياً. وتؤكد بيانات التمويل أن هذا الإقصاء ليس انعكاساً عَرَضياً للفقر العام، بل نتيجة مباشرة لانخفاض التمويل المخصص لتعليم ذوي الإعاقة إلى 5.7% فقط من الاحتياجات التراكمية المقدّرة. وهذا يعني أن الإهمال هنا مزدوج: إهمال في الاعتراف بالمشكلة، وإهمال في تمويل معالجتها.

جدول رقم (24): أعداد الأطفال خارج المدرسة حسب الفئة (تقديرات 2023)

الفئة	العدد التقديري (بالآلاف)	النسبة من الفئة العمرية المعنية (%)	الأسباب الرئيسية
أطفال (6-14 سنة) لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة	1,200	18.5	فقر، بُعد المدرسة، أعراف اجتماعية (خاصة الفتيات)
أطفال (6-14 سنة) تسربوا من المدرسة	1,500	23.1	نزوح، عمالة أطفال، تجنيد، زواج مبكر
شباب (15-17 سنة) خارج التعليم الثانوي	1,400	53.8	فقر، عدم توفر مدارس ثانوية قريبة، سوق العمل
أطفال ذوو إعاقة خارج المدرسة	350	90.0	غياب المدارس الدامجة، وصمة اجتماعية
أطفال نازحون خارج المدرسة	850	42.5	نزوح متكرر، فقدان وثائق، اكتظاظ المدارس
أطفال مجنّدون أو عاملون	400	—	تجنيد من أطراف النزاع، عمالة قسرية
إجمالي الأطفال خارج المدرسة (مع تجنب التكرار)	**4,700**	**38.0**(من إجمالي الفئة 6-17 سنة)	—

ملاحظة: بعض الفئات متداخلة (مثلاً: طفل نازح ومتسرب)، لذا فإن المجموع يتضمن تعديلاً لتجنب الازدواج.

المصادر: (UNICEF, 2023a; Education Cluster Yemen, 2023; IOM, 2023; ILO, 2022; Humanity & Inclusion, 2022)

والأثر الأعمق لذلك أن الطفل ذي الإعاقة في اليمن لا يُحرم فقط من الحق في التعلم، بل يُحرم من القناة الأساسية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي مستقبلاً. ومن ثم، فإن تمويل تعليم ذوي الإعاقة يجب ألا يُنظر إليه كبرنامج "متخصص" أو "هامشي"، بل كجزء أصيل من العدالة التعليمية ومن التزامات اليمن بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومبادئ عدم التمييز في الحق في التعليم (Humanity & Inclusion, 2022; UNESCO, 2015).

10.4 النازحون داخلياً

يواجه الأطفال النازحون داخلياً ؛ الذين يُقدّر عددهم بأكثر من مليوني طفل ؛ تحديات خاصة في الوصول إلى التعليم، تشمل: فقدان الوثائق الرسمية اللازمة للتسجيل في المدارس، والاكتظاظ في مدارس مناطق الاستقبال، والأثر النفسي للنزوح والصراع على قدرة الأطفال على التعلم، وتكلفة النقل والمستلزمات المدرسية. ولا تحظى هذه الفئة بمخصصات مالية كافية ضمن ميزانية التعليم لمعالجة احتياجاتها الخاصة (IOM, 2023). ويعني ذلك أن المنظومة الحالية لتمويل التعليم في اليمن لم تُطوّر بعد أدوات فعالة للتعامل مع "الحركة المستمرة" للسكان بوصفها عنصراً بنيوياً في الأزمة، لا مجرد طارئ ظرفي. ومن دون تمويل أكثر مرونة واستجابة ؛ يشمل التعليم المؤقت، والتعليم المسرّع، وأنظمة تسجيل مرنة،

وتمويل إضافي للمجتمعات المضيفة ؛ سيظل الأطفال النازحون يدفعون الثمن التعليمي الأعلى للنزاع، حتى في المناطق التي لا تتعرض للقتال المباشر (IOM, 2023; UNICEF, 2023a).

11. التوصيات والمقترحات

استناداً إلى التحليل المعمّق الوارد في هذا التقرير، يتقدم فريق الخبراء بمجموعة من التوصيات الموجّهة إلى مختلف الأطراف المعنية، وفقاً لإطار زمني متدرج:

11.1 توصيات عاجلة (قصيرة المدى: 1-2 سنة)

التوصية الأولى: ضمان استمرارية صرف رواتب المعلمين كأولوية قصوى.

يتعين على جميع الأطراف ؛ بما في ذلك السلطات اليمنية المتنافسة والمجتمع الدولي ، إعطاء الأولوية القصوى لضمان حصول جميع المعلمين على رواتبهم بشكل منتظم وكافٍ. ويمكن أن يتم ذلك من خلال آلية دولية مستقلة لصرف رواتب المعلمين ؛ على غرار ما اقترحته بعض الأطراف الأممية ، تحول دون تسييس هذه المسألة الحيوية. وقد أثبتت التجارب في سياقات مماثلة ، كحالة الصومال ، أن مثل هذه الآليات يمكن أن تنجح في ضمان استمرارية الخدمات التعليمية حتى في غياب سلطة مركزية فاعلة(UNICEF, 2023b) .

التوصية الثانية: زيادة التمويل الإنساني لقطاع التعليم.

يتعين على المجتمع الدولي والجهات المانحة زيادة نصيب التعليم من التمويل الإنساني الإجمالي المخصص لليمن ليصل إلى ما لا يقل عن 10% ، بدلاً من النسبة الحالية البالغة نحو 3-4% ، وذلك تماشياً مع الالتزامات الدولية بشأن حماية التعليم في حالات الطوارئ. كما يتعين سد فجوة التمويل في خطة الاستجابة الإنسانية التي لم تتجاوز نسبة تمويلها 42% في عام 2023(FTS, 2024; ECW, 2023) .

التوصية الثالثة: حماية المدارس من الهجمات والاستخدام العسكري.

يتعين على جميع أطراف النزاع الالتزام بإعلان المدارس الآمنة (Safe Schools Declaration) والقانون الدولي الإنساني الذي يحظر الهجمات على المنشآت التعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية. ويتعين على المجتمع الدولي ممارسة ضغوط فاعلة لضمان الامتثال لهذه الالتزامات (Global Coalition to Protect Education from Attack [GCPEA], 2022).

11.2 توصيات متوسطة المدى (3-5 سنوات)

التوصية الرابعة: تبني إطار تمويل وطني شامل ومنصف للتعليم.

يتعين على السلطات اليمنية بدعم من الشركاء الدوليين ؛ تطوير إطار تمويل وطني شامل ومتوسط المدى للتعليم، يستند إلى تقدير دقيق للاحتياجات ويراعي مبادئ الإنصاف والكفاءة والاستدامة. ويجب أن يتضمن هذا الإطار:

- التزاماً واضحاً بتخصيص ما لا يقل عن 20% من الإنفاق الحكومي أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، وفقاً لتوصيات إطار العمل التعليم 2030(UNESCO, 2015) .
- آليات لإعادة التوازن في توزيع الموارد بين المراحل التعليمية المختلفة وبين المناطق الجغرافية.
- مخصصات محددة لمعالجة الفجوات الجندرية وتلبية احتياجات الفئات الأكثر هشاشة.

التوصية الخامسة: تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد التعليمية.

يتعين إرساء أنظمة إدارة مالية شفافة وخاضعة للمساءلة في قطاع التعليم، تشمل:

- تطوير نظام معلومات مالي متكامل يسمح بتتبع تدفقات الإنفاق على التعليم من جميع المصادر.
- تعزيز آليات الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي.
- نشر بيانات الإنفاق على التعليم بشكل دوري وشفاف.
- تفعيل دور المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مراقبة الإنفاق على التعليم على المستوى المحلي.

التوصية السادسة: بناء جسور بين الاستجابة الإنسانية والتنمية.

يتعين تجاوز الفصل الحاد بين التمويل الإنساني والتنموي؛ المعروف ب(الرابط الإنساني-التنموي) (Humanitarian-Development Nexus)، من خلال برامج متعددة السنوات تجمع بين الاستجابة الطارئة وبناء المرونة المؤسسية على المدى المتوسط. ويُعدّ "البرنامج المتعدد السنوات للمرونة" الذي يدعمه صندوق "لا يمكن للتعليم أن ينتظر" نموذجاً واعداً يمكن البناء عليه وتوسيع نطاقه(ECW, 2023) .

وإدراكاً لأن التوصيات السياساتية الفاعلة لا تُبنى على التمني بل على التحليل الواقعي للمسارات الممكنة وتكاليفها، يُقدم هذا القسم ثلاثة سيناريوهات تحليلية متمايزة لمسارات تطور تمويل التعليم في اليمن خلال الفترة 2025-2030، تتدرج من الأكثر تشاؤماً إلى الأكثر تفاؤلاً. وتهدف هذه السيناريوهات إلى تأطير التوصيات ضمن قراءة واقعية لأثر القرارات السياسية على مستقبل التعليم اليمني. ويُلخص الجدول (25) الآتي الأبعاد الرئيسية لكل سيناريو ومؤشراته المتوقعة:

جدول (25): سيناريوهات تمويل التعليم في اليمن (2025-2030)

المؤشر	السيناريو المتشائم (استمرار النزاع)	السيناريو المتوسط (وقف إطلاق نار هش)	السيناريو المتفائل (سلام واستقرار)
الإنفاق الحكومي على التعليم (% من GDP)	1.2-1.5%	2.5-3.5%	4.0-5.0%
الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الإنفاق العام)	%8-6	%15-12	%22-18
نصيب التلميذ من الإنفاق (دولار/سنة)	30-20	150-80	350-200
معدل الالتحاق الصافي — التعليم الأساسي	%55-50	%75-65	%92-85
عدد الأطفال خارج المدرسة (مليون)	3.5-3.0	2.0-1.5	1.0-0.5
نسبة المعلمين الذين يتقاضون رواتبهم	%40-30	%75-60	%100-90
المساعدات الدولية للتعليم (مليون دولار/سنة)	130-100	250-150	500-300
فجوة التمويل (مليون دولار/سنة)	1,500-1,200	900-600	400-200
مؤشر رأس المال البشري(HCI)	0.30-0.35	0.40-0.45	0.50-0.55
الأثر على GDP طويل المدى (خسارة تراكمية)	-15 إلى -25%	-8 إلى -12%	-3 إلى -5%

ملاحظة: هذه سيناريوهات تحليلية تقديرية لأغراض التخطيط الاستراتيجي وليست تنبؤات حتمية. **المصادر:** (تقديرات المؤلف بناءً على: World Bank, 2023; UNDP, 2023; GEMR, 2023; IMF, 2022)

تُحاكي السيناريوهات الثلاثة المُقدَّمة في الجدول (25) المدى الكامل للنتائج الممكنة وفق شروط مختلفة من الاستقرار والتمويل؛ فالسيناريو المتشائم ؛ وهو مع الأسف الأقرب إلى الواقع الراهن ؛ يتنبأ بتراجع مزيد لمعدلات الالتحاق إلى 50-55% وبقاء مؤشر رأس المال البشري عند مستويات

متدنية جداً. أما السيناريو المتفائل ؛ المشروط بتحقيق سلام شامل وتعبئة موارد طموحة ، فيُقدّم أفقاً لإعادة التعافي الجزئي مع نصيب إنفاق يصل 200-350 دولاراً للتلميذ. ما ينبغي أن يستوقف القارئ والصانع السياسي أكثر من الأرقام ذاتها هو الفجوة الهائلة في عدد الأطفال خارج المدرسة بين السيناريوهات: 3-3.5 مليون في المتشائم مقابل 0.5-1 مليون في المتفائل ؛ وهو ما يعني أن اتخاذ القرار السياسي الصحيح وتوفير التمويل الكافي يمكنه إنقاذ ما بين مليوني وثلاثة ملايين طفل من الحرمان التعليمي. هذه الأرقام يجب أن تُشكّل الحجة الأقوى في أي نقاش حول أولويات الإنفاق في اليمن ما بعد النزاع(UNDP, 2023; IMF, 2022; GEMR, 2023).

11.3 توصيات طويلة المدى (5-10 سنوات)

التوصية السابعة: الاستثمار في إعادة بناء المنظومة التعليمية بشكل شامل.

في أي سيناريو لما بعد النزاع، يتعين أن يُوضع قطاع التعليم في صدارة أولويات إعادة الإعمار والتعافي المبكر، مع تخصيص موارد كافية لـ:

- إعادة تأهيل وبناء المدارس المدمرة وفق معايير بناء حديثة ومقاومة للكوارث.
- استعادة الكوادر التعليمية المتسربة وتأهيل معلمين جدد.
- تطوير المناهج الدراسية لتعكس قيم السلام والتسامح والمواطنة.
- إنشاء نظام تعليم ما قبل المدرسي شامل.
- تطوير منظومة التعليم الفني والمهني بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل.

ولا تبقى التوصية بإعطاء التعليم الأولوية القصوى في مرحلة ما بعد النزاع في مستوى الإعلان المبدئي، بل تستلزم تأطيراً مالياً تخطيطياً دقيقاً يُقدّر التكاليف الفعلية المطلوبة ويرسم خارطة طريق للتمويل المُوزَّع زمنياً وموضوعياً. ويُقدم الجدول (26) الآتي تقديراً أولياً لتكاليف الخطة العشرية المقترحة لإعادة بناء المنظومة التعليمية اليمنية، بما يُوفر أرضية لمفاوضات التمويل مع الشركاء الدوليين ويُشكّل إطاراً مرجعياً للتخطيط الاستراتيجي للتعليم في اليمن:

جدول (26): تقدير تكاليف إعادة بناء المنظومة التعليمية في سيناريو ما بعد النزاع (خطة عشرية)

المكوّن	التكلفة التقديرية (مليون دولار)	الأولوية الزمنية	الشركاء المحتملون
إعادة بناء المدارس المدمرة كلياً (750 مدرسة)	750	السنوات 1-5	البنك الدولي، دول الخليج، صناديق عربية
إعادة تأهيل المدارس المتضررة جزئياً (1,350 مدرسة)	540	السنوات 1-3	GPE، ECW، وكالات أممية
بناء مدارس جديدة لسد العجز (3,000 مدرسة)	3,000	السنوات 2-10	تمويل حكومي + دولي
إعادة هيكلة سلّم رواتب المعلمين	200 سنوياً	مستمر	تمويل حكومي
برنامج استعادة وتأهيل المعلمين المتسربين	150	السنوات 1-5	UNICEF، UNESCO
تطوير المناهج الدراسية	80	السنوات 1-3	UNESCO، GPE
إنشاء منظومة التعليم ما قبل المدرسي	500	السنوات 3-10	تمويل حكومي + دولي
تطوير التعليم الفني والمهني	400	السنوات 2-8	GIZ، البنك الإسلامي للتنمية
بناء نظام معلومات تربوي وطني متكامل	25	السنوات 1-2	UIS، GPE
برامج محو أمية شاملة	200	السنوات 1-7	UNESCO، منظمات محلية
تعليم ذوي الإعاقة (بنية تحتية وبرامج)	150	السنوات 2-8	Humanity & Inclusion
دعم نفسي اجتماعي ممنهج	100	السنوات 1-5	UNICEF، WHO
الإجمالي التقديري (الخطة العشرية)	6,095 + 200 سنوياً	10 سنوات	شراكة واسعة

ملاحظة: هذه تقديرات تقريبية أولية تخضع للتعديل بناءً على تقييمات تفصيلية ميدانية.

المصادر: (تقديرات فريق الخبراء بناءً على: World Bank, 2021; Education Cluster Yemen, 2023; UNDP, 2023; GPE, 2023)

يُقدّر الجدول (26) أن إعادة بناء المنظومة التعليمية اليمنية بصورة شاملة ومستدامة تستلزم استثمارات تراكمية تفوق 6 مليارات دولار على مدى عشر سنوات، يُضاف إليها ما لا يقل عن 200 مليون دولار سنوياً للإنفاق الجاري على الرواتب. وعلى ضخامة هذا الرقم وهيبته، فإن النظر إليه في

ضوء تكلفة الفرصة البديلة يُبيّن أنه يبقى أقل بكثير من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المقدَّرة لاستمرار الأزمة التعليمية دون معالجة، التي تتجاوز وفق بعض التقديرات 16 مليار دولار خلال العقدين القادمين (الجدول 24). وتكشف أعمدة الجدول عن ضرورة توزيع هذا التمويل بشكل استراتيجي يُرجّح المراحل المبكرة للخطة نحو البنية التحتية والاستعادة البشرية، بينما تُركّز المراحل اللاحقة على الجودة والتوسع الكمي. ويُلاحَظ أن تطوير التعليم ما قبل المدرسي وإنشاء منظومته من شبه الصفر يستلزم 500 مليون دولار، مما يعكس حجم الإهمال التاريخي الذي عانى منه هذا القطاع المحوري (UNDP, 2023; GPE, 2023; World Bank, 2021).

التوصية الثامنة: تنويع مصادر التمويل المحلي.

يتعين استكشاف آليات مبتكرة لتنويع مصادر التمويل المحلي للتعليم، بما في ذلك:

- إصلاح المنظومة الضريبية لزيادة الإيرادات العامة المتاحة للقطاعات الاجتماعية.
- تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم، مع ضمان الرقابة وحماية مبدأ الإنصاف.
- تفعيل آليات الأوقاف والزكاة لدعم التعليم، وفق أطر مؤسسية شفافة وخاضعة للمساءلة.
- استكشاف آليات تمويل مبتكرة مثل السندات ذات الأثر الاجتماعي(Social Impact Bonds) .

التوصية التاسعة: الاستثمار في البيانات والأدلة.

يتعين تعزيز القدرة الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بتمويل التعليم ومخرجاته، بما في ذلك:

- إعادة تفعيل نظام المعلومات التربوي (EMIS) وضمان شموله لجميع المناطق.
- إجراء مسوح دورية لقياس مخرجات التعلم.
- بناء القدرات الوطنية في مجال تحليل السياسات التعليمية والمالية.

12. الخاتمة

وقبل أن يُختتم هذا التقرير بالاستنتاجات والتأملات الختامية، يُستحسن تجميع الخيوط التحليلية المتفرقة عبر فصوله في مرآة واحدة تُجلّي الصورة الكاملة بأجلى صورة ممكنة. ولهذه الغاية تُقدَّم بطاقة الأداء الشاملة في الجدول (27) الآتي، التي تستحضر أبرز مؤشرات تمويل التعليم في اليمن لعام 2023 في مقارنة مع معاييرها الدولية المرجعية مع تصنيف لوني يعكس درجة الالتزام أو الانحراف عن هذه المعايير:

جدول (27): ملخص مؤشرات تمويل التعليم في اليمن - بطاقة أداء2023 (Scorecard)

المؤشر	القيمة	المعيار الدولي	التقييم
الإنفاق على التعليم (% منGDP)	1.6%*	4-6%	حرج
الإنفاق على التعليم (% من الإنفاق العام)	%*7.5	%20-15	حرج
نصيب التلميذ من الإنفاق	$*30	180-120) $دول منخفضة الدخل)	حرج
نسبة المعلمين الذين يتقاضون رواتبهم	%*38	%100	حرج
معدل الالتحاق الصافي (أساسي)	%*56	%100	حرج
الأطفال خارج المدرسة	4.7 مليون*	صفر	حرج
مؤشر التكافؤ بين الجنسين (التعليم الأساسي)	0.70*	1.03-0.97	ضعيف
نسبة المدارس المتضررة	%*18	%0	حرج
نسبة التمويل الإنساني للتعليم مقابل الاحتياجات	%*34	%100	حرج
مؤشر رأس المال البشري(HCI)	0.37	0.56 (متوسط عالمي)	حرج
الشفافية المالية في قطاع التعليم	منخفضة جداً	عالية	حرج
الإنفاق على التعليم ما قبل المدرسي	1 *%من ميزانية التعليم	%+10	حرج

التقييم العام: حالة حرجة - يتطلب تدخلاً عاجلاً وشاملاً - **المصادر**: (تجميع معد التقرير من جميع المصادر المذكورة في التقرير)

لا تحتاج بطاقة الأداء المُقدَّمة في الجدول (27) إلى مزيد من الشرح، فهي تتكلم بنفسها بكل وضوح وإيلام: إن اليمن يُسجّل اللون الأحمر الحرج في أحد عشر مؤشراً من أصل اثني عشر مؤشراً خضعت للتقييم — وهي نسبة لا تترك مجالاً لأي تشكيك في خطورة الوضع أو أي مسوّغ للتهاون في الاستجابة. إن هذه البطاقة ليست وثيقة إدانة لطرف بعينه، بل هي صورة صادقة للواقع الذي ينبغي على جميع الأطراف ؛ السلطات اليمنية والمجتمع الدولي والجهات المانحة والمجتمع المدني ؛ أن تتحمل مسؤولية قلبه وتغييره. وإن كان ثمة رسالة واحدة يُراد لهذا التقرير أن يُوصلها فهي هذه: التعليم في اليمن في حالة طوارئ مزمنة وشاملة لا تقبل التأجيل ولا تحتمل الاستجابات المجزأة أو النصف-حلول، بل تستلزم إرادة سياسية وموارد مالية وتضامناً دولياً بالحجم الذي يتناسب مع عمق الأزمة وضخامة المسؤولية الإنسانية المشتركة(GEMR, 2023; World Bank, 2023; UNICEF, 2023a).

يكشف هذا التقرير عن واقع مأساوي لتمويل التعليم في اليمن، حيث يتضافر النزاع المسلح والانقسام المؤسسي والأزمة الاقتصادية في تقويض حق ملايين الأطفال والشباب اليمنيين في تعليم جيد ومنصف. إن تراجع الإنفاق العام على التعليم إلى مستويات متدنية لم يشهدها اليمن من قبل، وانقطاع رواتب غالبية المعلمين، وتدمير آلاف المدارس، وعدم كفاية المساعدات الدولية ؛ كل ذلك يرسم صورة قاتمة تستدعي استجابة عاجلة وشاملة من جميع الأطراف المعنية.

إن ما يجري في اليمن ليس مجرد أزمة تعليمية آنية، بل هو كارثة جيلية ستمتد تداعياتها لعقود قادمة ما لم تُتخذ إجراءات حاسمة وفورية. فكل يوم يمر دون استثمار كافٍ في التعليم يُعمّق من خسائر رأس المال البشري ويُقلّص من فرص التعافي والتنمية المستقبلية. إن الأطفال الذين يُحرمون اليوم من التعليم سيكونون شباب الغد الذين سيُناط بهم مسؤولية إعادة بناء بلدهم، وحرمانهم من التعليم يعني تقويض قدرة اليمن على التعافي من آثار النزاع وتحقيق التنمية المستدامة.

ويختتم هذا التقرير بالتأكيد على أن تمويل التعليم ليس تكلفة بل استثمار ؛ استثمار في الإنسان والمستقبل والسلام. وإن المسؤولية مشتركة بين السلطات اليمنية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني لضمان أن يظل التعليم على رأس الأولويات وأن يُموَّل بالمستوى الذي يستحقه ويتطلبه الوضع الاستثنائي الذي يعيشه اليمن. فالتعليم هو الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء آخر ؛ التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والسلام المستدام ، وبدونه يظل أي تعافٍ هشاً ومؤقتاً.

13. قائمة المراجع

- Al-Samarrai, S., Gangwar, M., & Gala, P. (2021). The impact of the COVID-19 pandemic on education financing. World Bank Group. https://doi.org/10.1596/35398
- Bertelsmann Stiftung. (2022). BTI 2022 country report: Yemen. Bertelsmann Stiftung.
- Development Initiatives. (2023). Global humanitarian assistance report 2023. Development Initiatives.
- Education Cannot Wait. (2023). ECW annual results report 2023. Education Cannot Wait. https://www.educationcannotwait.org
- Education Cluster Yemen. (2023). Yemen education cluster needs assessment 2023. Education Cluster.
- Financial Tracking Service. (2024). Yemen humanitarian response plan 2023: Funding status. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. https://fts.unocha.org
- Global Coalition to Protect Education from Attack. (2022). Education under attack 2022. GCPEA.
- Global Education Monitoring Report. (2023). Technology in education: A tool on whose terms? UNESCO.
- Global Partnership for Education. (2023). Yemen: GPE support. GPE. https://www.globalpartnership.org/where-we-work/yemen
- Humanity & Inclusion. (2022). Disability inclusion in Yemen's education sector. Humanity & Inclusion.
- International Crisis Group. (2022). Brokering a ceasefire in Yemen's economic conflict (Middle East Report No. 231). International Crisis Group.

- International Labour Organization. (2022). Child labour in Yemen: A growing crisis. ILO.
- International Monetary Fund. (2022). Republic of Yemen: Selected issues (IMF Country Report No. 22/156). IMF.
- International Organization for Migration. (2023). Yemen displacement tracking matrix: Annual report 2023. IOM.
- Ministry of Education, Yemen. (2014). Statistical yearbook 2013-2014. Ministry of Education.
- Ministry of Finance, Yemen. (2014). General budget of the state for fiscal year 2014. Ministry of Finance.
- Nicolai, S., Hodgkin, M., Mowjee, T., & Wales, J. (2020). Education and the humanitarian-development nexus. Overseas Development Institute.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). States of fragility 2015: Meeting post-2015 ambitions. OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). Development finance data: Yemen. OECD. https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development
- Overseas Development Institute. (2022). Financing education in crisis contexts: Lessons from Yemen and beyond. ODI.
- Save the Children. (2022). Yemen: Education under threat. Save the Children International.
- Social Fund for Development. (2020). SFD annual report 2019. Social Fund for Development, Republic of Yemen.
- Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2022. Transparency International.
- United Nations Children's Fund. (2020). Convention on the Rights of the Child: Status of ratification. UNICEF. https://www.unicef.org/child-rights-convention
- United Nations Children's Fund. (2023a). Yemen humanitarian situation report 2023. UNICEF.
- United Nations Children's Fund. (2023b). Yemen: Education crisis—Teachers without pay. UNICEF.
- United Nations Development Programme. (2023). Yemen human development report 2023: Pathways to recovery. UNDP.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics. (2015). Yemen country profile. UIS. http://uis.unesco.org
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics. (2023). Education finance data. UIS. http://uis.unesco.org
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2015). Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action. UNESCO.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024). Yemen humanitarian needs overview 2024. OCHA.
- United Nations Secretary-General. (2023). Children and armed conflict: Report of the Secretary-General (A/77/895-S/2023/363). United Nations.
- United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/1). United Nations.
- Wodon, Q., Montenegro, C., Nguyen, H., & Onagoruwa, A. (2018). Missed opportunities: The high cost of not educating girls. World Bank Group. https://doi.org/10.1596/29956
- World Bank. (2010). Yemen—Education sector analytical work: Issues, challenges, and reform opportunities. World Bank Group.
- World Bank. (2015). Yemen economic monitoring brief: Spring 2015. World Bank Group.
- World Bank. (2018). World development report 2018: Learning to realize education's promise. World Bank Group.
- World Bank. (2020). Human capital index 2020 update: Yemen. World Bank Group.
- World Bank. (2021). Yemen dynamic needs assessment: Phase III. World Bank Group.
- World Bank. (2022). Yemen Emergency Education Project: Implementation status report. World Bank Group.
- World Bank. (2023). Yemen economic monitor: Fall 2023. World Bank Group.
- Yemen Central Bank. (2023). Exchange rate bulletin 2023. Central Bank of Yemen.
- Yemen Teachers Syndicate. (2023). Report on the status of teachers' salaries in Yemen. Yemen Teachers Syndicate.
- الحبيشي، محمد. (2018). تاريخ التعليم في اليمن: من التقليد إلى الحداثة. مركز الدراسات اليمنية.
- دستور الجمهورية اليمنية. (2001). الدستور المعدّل. الجمهورية اليمنية.
- وزارة التربية والتعليم اليمنية. (2014). الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم 2013-2014. وزارة التربية والتعليم.